مستقبل العراق

في خضمّ التحولات الإقليمية

(سوريا تحديداً)

مستقبل العراق
في خضمّ التحولات الإقليمية
(سوريا تحديداً)

إبراهيم حسيب الغالبي
نزيهة صالح

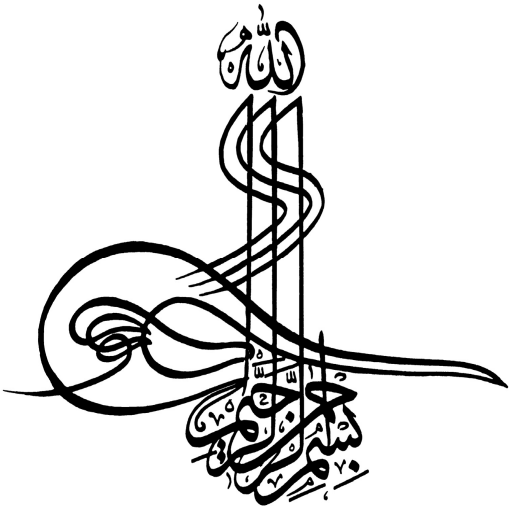
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

مستقبل العراق

في خضمّ التحولات الإقليمية

(سوريا أنموذجاً)

تأليف

إبراهيم حسيب الغالبي

نزيهة صالح

صاحب الامتياز

محمد صادق الهاشمي

(قاسم هاشم مولى)

المطبعة

الساقي

الإخراج والمتابعة الفنية

علي حسين مطر

الناشر

مركز العراق للدراسات

www.markazaliraq.net

info@ markazaliraq.net

٢٠١٣م ـ ١٤٣٤هـ

الطبعة الأولى

٣٠٠٠ نسخة

المقدمة

لا يمكن تجاهل أن العراق يواجه تحديات مستقبلية جسيمة بالغة الصعوبة والقسوة في ظل التحولات التي تجري من حوله في المنطقة، وفي ظل أزمات داخلية مستفحلة جعلت العملية السياسية الجاري بناؤها منذ ما يقرب من العقد من السنوات على محك اختبار حقيقي في كيفية تجاوزها للمنعطف الحاد الذي خلقته مواقف الشركاء السياسيين واستمرار صراعاتهم حول قضايا تمسّ شكل بناء الدولة والنزاع الذي يبدو بعيدا عن الحسم تجاه ملفات حساسة تقف عائقا أمام الوصول إلى حالة من الاستقرار و الاتزان في المسار السياسي القلق اليوم. قبل عامين من الآن كانت الرؤية تتجه إلى التركيز على خروج العراق من ضغوط التواجد العسكري الأمريكي، واستعادة سلطة الإرادة الوطنية القادرة على تفادي الأزمات التي يخلقها هذا التواجد والانطلاق في بناء البلاد سياسيا واقتصاديا بقدر ما يتم تعزيز الجانب الأمني بوصفه أحد أهم الأركان الأساسية التي ترتكز عليها جوانب الحياة الأخرى. بيد أنه لم يكن متوقعا أن تشهد الساحة السياسية العراقية تطورات إيجابية سريعة بل على عكس ذلك تماما أن تشتد الخلافات بين الفرقاء وهذا ما

حدث.. لكن ما لم يكن متوقعا أيضا هو أن تحدث تحولات إقليمية جارفة تلقي بظلالها على مستقبل العراق، حتى ما قبل عام ٢٠١١ كانت الساحة الإقليمية لا تعد بأية مفاجآت كبيرة خارج إطار قضية الملف النووي الإيراني وأن من يقف من دول المنطقة باستثناء إسرائيل بالطبع مع حق إيران ومن يقف ضدها مع الولايات المتحدة يبدوان في محصلة حراكهما كالطرف المحايد الذي يدعو إلى انتهاج أسلوب الحوار بين الغرب والجمهورية الإسلامية للتوصل إلى حلول تدرأ عن المنطقة تبعات الصراع أو الصدام العسكري الذي لا يخدم أي طرف فيها، ولم يكن بوسع أحد الإتيان بخطاب أكثر تشنجا مما تقذفه أحيانا المدافع الإعلامية على خلفية قضايا تثار بين حين وآخر(نعني هنا تركيا ـ مصر ـ دول الخليج). في ظل هذه المعادلة شبه الثابتة كان بوسع الساسة العراقيين أن يخمنوا حزمة من التحديات الواضحة التي تواجه مصير بلادهم وهي تخوض غمار تجربة بناء نموذج ديمقراطي في المنطقة، فالدول التي تتدخل في الشأن العراقي من الجوار وما بعد الجوار لا تمتلك سوى تلك الأدوات المكشوفة والتي استخدمتها بعد ٢٠٠٣ مباشرة انصياعا لرغبة رفض قوية تجاه معادلة حكم جديدة بعد سقوط نظام البعث.. وهذه الأدوات كانت بلا شك شديدة الفاعلية في عرقلة تطور بنّاء للعملية السياسية حيث أن ما يغيض فيها أنها تتوفر على أحصنة طروادة التي حددّت وحتّمت على العراقيين قدرا صارخا في أن تكون مواقف

بعض الأطراف الداخلية في صراعها مع أخرى مرتهنة بمواقف عواصم إقليمية وهي قابلة للتغيير بمقدار ما يتغير موقف تلك العواصم فقط.

تطور الأمر بعد ٢٠١١ حيث جاءت التحولات التي حملها ما أسمته الصحافة الأمريكية بالربيع العربي، وهو من أكثر أحداث المنطقة العربية التباسا في حيثيات وطبيعة حدوثه عبر تاريخها. وإزاء نظرتين مختلفتين الأولى أنه مؤامرة والثانية كونه نتيجة طبيعية قادت إليها عقود من القسوة والحرمان والتنكيل بالشعوب ولم يكن أمر الثورة سوى حتمية مؤكدة تنتظر أية شرارة لإشعالها فلا معنى للتساؤل حول توقيت الربيع العربي ولا مسارات أحداثه والدول التي أطاح بدكتاتوريتها.. إزاء هاتين القراءتين لا يسع المراقب الموضوعي أن يغلّب بشكل قاطع إحداهما على الأخرى، فالأمر يبقى منوطا بالنتائج الكاملة لهذا الحدث التاريخي الجسيم الخطورة وانتظار الخروج من مؤثرات عديدة راهنة كي يتسنى الحكم على ما يحدث بطريقة أكثر اعتدالا وحسما. فالنظرتان المشار إليهما لكل منهما مقتنعون لا تنقصهم أدلة الدفاع عن رأيهم، وهي في واقع الأمر متوفرة بصورة ما لأن المرحلة الحالية مرحلة ملتبسة مختلطة الأوراق وانتقاء أيٍّ من هذه الأوراق لا يعدو كونه يقع في صلب لعبة الخطاب الإيديولوجي والسياسي. غير أن انشطار المواقف تجاه الثورات العربية جاء بعد عدة شهور على سقوط نظامي تونس ومصر السابقين، وكان المتغير الهام هو دخول الغرب عبر حلف الناتو في إسقاط

نظام القذافي وقتله، وقتها بدأت التساؤلات الجدية حول تبعات هذا التدخل العسكري والذي غيّر من طبيعة النظرة إلى الأحداث، وكان أهم سؤال يتمثل حول: من هو الهدف القادم الذي يسقطه الغرب تحت شعار دعم رغبة الشعوب العربية في تبديل دكتاتورياتها والمجيء بأنظمة ديمقراطية تعبر عن طموحاتها؟ فالأمر بعد ليبيا لم يعد كما كان قبلها، فأي حركة سلمية يمكن أن تفتح مجالا واسعا للتدخل الخارجي.. وبدأت تطرح آراء مختلفة للمراقبين والمعنيين، وقد كتبنا حينها أن الهدف القادم سيكون النظام السوري لا محال، وأن الحماسة العسكرية التي ألمّت بحلف الناتو لضرب ليبيا ما هي إلا محاولة لجعل خيار التدخل العسكري ليس بالخيار غير المسبوق مستقبلا. ولكن لماذا سوريا؟

لا توجد هناك تضحية في عالم السياسة، هناك أثمان تدفع فقط.. هذه المقولة تلخص طبيعة السياسة العالمية اليوم، فما يبدو "تضحية" مبدئية هي في واقع الأمر مجرد ثمن يدفع لأجل مصلحة أكثر ضرورة وأهمية. سقوط نظام ابن علي في تونس وحسني مبارك في مصر وحتى النظام اليمني كان سقوطا لحلفاء مميزين للولايات المتحدة، وأن تقف الولايات المتحدة إلى جانب الثورة بوجه هؤلاء يعني أنها تدفع ثمنا يليق بمصالح حيوية منتظرة.. والمصلحة ـ مرة أخرى في عالم السياسة ـ ليست بضاعة جاهزة للاستهلاك، إنها بالأحرى في جانب منها محض القدرة

على كسب نقاط تعوّض أية خسارة تقع. إسقاط النظام السوري وإخراج سوريا من المعادلة الإقليمية باعتبارها لاعبا ذا ثقل نوعي يربط بين حلقتين هامتين في محور الممانعة ضد إسرائيل هو هدف استراتيجي وتعويض غاية في الأهمية لغياب بعض الأنظمة الحليفة والمنصاعة تماما لإملاءات واشنطن.

إن مكامن الخطر في هذا التحول الجاري هو إعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط بما يخدم إسرائيل بطريقة غير مسبوقة حيث يكون الستار هو خدمة الشعوب بالديمقراطية بدل الدكتاتورية. و يأخذ الخطر أبعادا كارثية حين تتفتح السياقات المترتبة على التغيير العنيف على مستقبل صدامي ذي طابع طائفي يفرز دول المنطقة إلى معسكرين شيعي وسني. وهنا يكون العراق في وضع لا يحسد عليه البتة، حيث أن ضعف صفه الوطني و الصراع السياسي الداخلي هو الآخر يكتسي بطابع طائفي واضح.

في هذه الدراسة المختصرة أحاول جهد الإمكان استقراء مستقبل العراق في ظل هذه التحولات، وماهية السيناريوهات المحتملة للوضع العراقي لاسيما مع أخذ انعكاسات تطورات الوضع السوري على البلاد بنظر الاعتبار، فما يجري في سوريا لا يخص هذا البلد وحده، و لا شك أن لاحتمالي إسقاط النظام الحاكم حاليا أو إبقاء دورة العنف مشبوبة

بهذا اللهب الحارق والنزف المستمر لهما تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الساحة العراقية الداخلية، وعلى طبيعة الخيارات للسياسة الخارجية التي يمكن أن تأخذ بها الحكومة العراقية.

التدخلات الإقليمية
في الشأن العراقي

لا يمكن رسم صورة واضحة بشكل كافٍ لانعكاسات التحولات التي تمر بها المنطقة الشرق أوسطية وتطوراتها على أوضاع العراق الداخلية ما لم يسبقها فهم وتحديد لطبيعة العلاقة بين العراق ومحيطه الإقليمي ورصد حجم التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية والعوامل والأسباب التي تفتح الباب لمثل هذه التدخلات وتديمها.

إن هذا العنوان، أعني التدخلات الخارجية، بات جزءا من الخبر اليومي والتقارير التحليلية حول العراق منذ تسعة أعوام.. ولا يخفى أن الوضع العراقي ما بعد ٢٠٠٣ هو ناتج عن تدخل خارجي تمثل باحتلال أمريكي ـ بريطاني للبلاد، وتم ذلك بمعونة لوجستية كبيرة من بعض دول الجوار. وسرعان ما أسهم التحول السياسي الذي أعقبه بفتح الباب مشرعا أمام التدخلات الخارجية نتيجة سقوط نظام الدولة المتهالك قبل الإجهاز عليه في ذلك العام. إن تغير المعادلة السياسية لم يرق لعدة أطراف لعبت منذ ذلك الوقت دورا واضحا في زعزعة الأمن الداخلي وإثارة

النعرات، وبدا الصف الوطني والنسيج الاجتماعي أوهى من أن يقاوم تلك التدخلات وتأثيرها في مجريات الأمور. فانقسمت القوى السياسية على نفسها وفقا لتصنيفات طائفية وعنصرية متسلحة بذلك الدعم الهائل. وحُسِب كل طرف على فاعل خارجي وهنا تكمن حساسية الحديث عن موضوع هذه التدخلات.

بلا شك أن للدول المجاورة مصالحها الخاصة وهي تعمل على وفق ما يلبي ويحقق تلك المصالح. و لهذا فدرجة اللوم لا تقع بالتساوي على تلك الأطراف و القوى الداخلية. فهذه القوى هي التي وفّرت فرص التدخل الخارجي في شؤون العراق وهي من يتحمل المسؤولية كاملة، فقد ارتهن بعضها بشكل واضح بمواقف وأهواء أنظمة خارجية، ما عقّد من المشكلات السياسية التي تعاني منها الساحة العراقية، و أصبح العنف إحدى وسائل الصراع السياسي ما دام يتلقى دعما سخيا من خارج الحدود. واليوم تملك عدة عواصم كلمة في الوضع العراقي الداخلي، بعد انتخابات ٢٠١٠ كان جليا مقدار تأثير القرار الإقليمي في تحديد مسارات المشهد السياسي. وكيف أنه بات من الصعوبة تجاوز الساسة العراقيين للإرادة الإقليمية وضغوطها.

إن أبرز الأسباب التي هيأت لأكثر من دولة أن تكون لاعبا على الساحة العراقية هو تلك القوى التي غلّبت مصالحها على مصالح البلاد، فالدعم المالي والسياسي والإعلامي يمتلك من سلطة الإغراء بحيث

تتراجع الأولوية الوطنية لحساب أولويات أخرى. وأن النظر بعين الانتماءات والهويات الضيقة أسهم بشكل كبير في جعل العراق مسرحا مكشوفا أمام مخططات الخارج. ويبدو أن العلاقة توطدت إلى حد يتعذر تخمين كيف يمكن للعراق أن ينأى بعيدا عن هذه التأثيرات ويجد نفسه متسالما مع ذاته. لهذا ونتيجة لحدة الانقسامات بين النخب الحاكمة التي أخفقت في التوصل إلى نهج موحد تجاه العلاقات الدولية يمكن القول "إن العراق لا يملك سياسة وطنية خارجية"[١]. وبالتالي فإن موقف العديد من القوى والتيارات السياسية إنما يأتي متناغما ومتأثرا بموقف هذا الطرف الخارجي أو ذاك.

هذه الحقيقة المريرة تجعل من أية تحولات ومتغيرات في المنطقة كالسيل الذي ينحدر إلى ذلك المنخفض الذي يمثله العراق بوصفه الخاصرة الرخوة، فهو حاليا لا يملك أية مقدرات حماية أو ردع تمنع الآخرين من استغلال ضعفه و تنافر أجندات قواه السياسية. كمثال يمكن تحليل موقف القائمة العراقية لرؤية مدى تأثير الإرادة الإقليمية على الوضع العراقي، لقد تمتعت رموز وقيادات العراقية بعلاقات جيدة مع النظام السوري وقامت بعدة زيارات إلى دمشق، كان الأهم ما بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ ومعضلة تكليف شخصية لرئاسة

(١) تحليل صحيفة الغارديان البريطانية، بتاريخ ١٦\١٠\٢٠١٢

الـوزراء وتـشكيل حكومـة جديـدة. وقتهـا زارت القيـادات الـسياسية العراقية باستثناء الأكراد سوريا وكان من بينهم أياد علاوي و النجيفي وبقيـة القيـادات في أوقـات مختلفـة مـن عـام ٢٠١١. لم يكـن في ذلـك مـا يدعو إلى الاستغراب حيث أن هذه الشخصيات كثيرا ما تلقت دعما من سوريا وكانت تجري مباحثات تفصيلية حول شؤون داخلية يفترض أن تجل داخل البيت العراقي، والحقيقة أن أياد علاوي الذي كان منافسا شرسا للمالكي زار عواصم أخرى ومن بينها القاهرة حيث صرّحت القائمة وقتها بأن الزيارة كانت لأجل تحجيم النفوذ الإيراني في العراق[1]. وهو نحو من التفكير غير المنطقي، فالاستعانة بأطراف إقليمية لتحجيم نفوذ أطراف أخرى يعني في المحصلة تأكيد نفوذ هذه الأطراف جميعا وترسيخ أن العراق ساحة صراع بينها. وتأثرا بالارتباطات الخارجية نجد أن القائمة العراقية بعد نشوب الأزمة السورية سارعت إلى اعتناق وجهة النظر التركية والخليجية خاصة السعودية حيال تطورات الوضع السوري. ولم تقف الأمور عند هذا الحدّ، فعلى إثر موقف الحكومة العراقية الرافض لأي تدخل خارجي في سورية وتحفظها على ما انتهجته جامعة الدول العربية من قرارات رأتها متسرعة ولن تقود إلا إلى تفاقم الأزمة وهو ما حصل بالفعل وجدنا أن الغضب التركي والسعودي من حكومة المالكي تحوّل إلى فعل يعاقبه من الداخل على يد ما سُمِّي إعلاميا بحلف

(١) السومرية نيوز، بتاريخ ١٩ كانون الثاني\ ٢٠١١

أربيل الساعي إلى نزع الثقة. إن الموقف الداخلي كان تشدده متناسبا مع تشدد الخارج و النظرة التي رأت من خلالها الأمور وكيفية التعامل معها كل من أنقرة والرياض كانت لها صورة مطابقة في الداخل.

ثمة مجموعة من المفارقات التي يسهل رصدها فيما يتعلق بملف العلاقات الخارجية للقوى السياسية العراقية، فالجميع يعتمد خطابا يؤكد على رفض هذه التدخلات و يدعو إلى معالجة جميع المشكلات في الإطار الوطني وبين الجهات السياسية و قواها، غير أنه في الوقت ذاته يتهم كل طرف الطرف الآخر بتبعية قراره إلى هذه العاصمة أو تلك. ويلاحظ أنه في كل أزمة سياسية يتوجه قادة الكتل إلى خارج البلاد لدعم مواقفهم إزاء خصومهم السياسيين، ولعل المفارقة الغريبة التي تلفت الانتباه أن يصرّح بعض الساسة وهم في خارج البلاد بأنهم يدعون إلى وقف تدخلات الدول المجاورة! الموقف نفسه يأتي كذلك من الدول المتدخلة حيث تدعو بدورها دولا أخرى إلى الكفّ عن التدخل بالشأن العراقي! وهكذا ما يبدو أكبر من كونها مفارقة محزنة!!

لقد أوضحت الأزمة السورية ما كان واضحا أصلا، حيث وقعت البلاد بين تأثير القطبين أو المعسكرين اللذين يختلفان تماما في وجهة نظرهما حول مصير النظام السوري، وكل طرف يريد أن يكون العراق مقتنعا بوجه نظره وما يستتبع ذلك من مواقف. ولعل هذا الوضع على ما فيه من خطر و حرج إلا أنه يمكن أن نزعم كونه قدرا راحما وبمقدورنا

النظر إليه من زاوية إيجابية نوعا ما، إذ انه فتح الباب للتفكير في سياسة يمكن التوافق عليها وانتهاجها في تعامل العراق مع الدول الأخرى سواء الإقليمية أو الدولية، إذ أن وقوع العراق بين خيارين متناقضين دفع حكومة المالكي إلى سياسة قائمة على التوازن في نمط العلاقة بين العراق وتلك الأطراف. ففي الوقت الذي لا ينحاز إلى جانب الطرح القائل بضرورة دعم المعارضة المسلحة لإسقاط الأسد نراه أيضا غير منحاز بشكل كامل إلى الجانب الثاني الذي يدعم بقاء الأسد. وبما أن الأزمة السورية لا يمكن فصلها عن باقي الأزمات في المنطقة ومنها أزمة العلاقة بين الغرب وإيران وملفها النووي وكذلك أزمة العراق السياسية وعلاقاته الخارجية فإن الحكومة العراقية وجدت نفسها مطالبة بمقاربة أكثر وضوحا كما أنه يجب أن تكون أكثر شمولية. لقد تطورت رؤية الحكومة العراقية باتجاه تلمس طريق ثالث يمكن أن تجتاز من خلاله غابة أشواك مظلمة، وتبتعد عن خيارات الصدام الذي يضع العراق أمام تحديات رهيبة. وبناء على اتساع أفق رؤيتها لمعالجة هذا الوضع أقدمت على إعادة العلاقات العسكرية على جانبها التسليحي مع روسيا. وهو ما استدعى مباشرة فورة اعتراض متوقعة من العراقية والأكراد، هذه العودة التي لا يمكن فصلها عن تطورات الأمور في الشرق الأوسط، سواء على مستوى تقييم التهديدات التي تنتظر البلاد أو على المستوى السياسي حيث توضع روسيا كراعٍ أكبر لمحور الدعم لنظام بشار

الأسد في مواجهة محور الولايات المتحدة ـ تركيا ـ الخليج.. أقول إن هذه العودة أكدت أن الحكومة العراقية عملت على توسيع الدائرة التي ستتعامل معها من منطلق التوازن في العلاقة كطريق محايد في غمرة التحولات الجارية. إن الخطوة باتجاه موسكو لا يمكن التقليل من أثرها على المسافة بين بغداد و واشنطن، فالحقيقة أنها حملت رسالة واضحة مفادها عدم قصر الخيارات العراقية على وعود أمريكية بنهايات سائبة وانتقاء جوانب محددة مما نصت عليه الاتفاقية الإستراتيجية بين الجانبين. خاصة وأن كل الدلائل تشير إلى أن المالكي فقَدَ الأمل بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ برنامج للتسليح الدفاعي للجيش العراقي وأنها ماطلت كثيرا في تنفيذ ما أتفق عليه، وربما لمس من ذلك أنها لن تقدم على تجهيز ما يلزم العراق دون أن تجعل من فضية التسليح ملفا لممارسة الضغوط عليه وإجباره على اتخاذ مواقف تطابق الموقف الأمريكي.

عراق اللحظة الراهنة

ليس من الصعوبة فهم التشاؤم حول مستقبل العراق سواء على مستوى الشارع أو النخب، ثمة إحساس بأن البلد يدور في حلقة مفرغة بسبب صراع القوى السياسية المختلفة والمتضاربة في أجنداتها ومشاريعها. العراق يمر بحالة استثنائية من تاريخه وهذا يتطلب بلا جدال حلولا استثنائية ما تزال بعيدة حتى اللحظة كي ينهض على قدميه ويمارس دوره الطبيعي ولا أقول (يعود).. فهذه الكلمة التي يستخدمها الكثير هذه الأيام من أشد المفردات (وقاحةً)، فلا نعرف إلى ماذا يتمنون أن تعود البلاد؟! هل إلى ثلاثينيات وأربعينيات الملكية بطبقتها الفاسدة وديمقراطيتها الزائفة ونتائج الانتخابات المقررة سلفا و سياستها الإقصائية الموروثة من الاحتلال العثماني أم إلى خمسينيات و ستينيات الانقلابات العسكرية والسحل و التنكيل أم إلى عقود البعث الثلاثة حتى سقوطه عام ٢٠٠٣؟؟ وبعيدا عن الاستبيانات التي أجريت في أوقات سابقة خلال الأعوام الماضية حيث ترتبط فيها النتائج ارتباطا وثيقا بمدى تحسن أو تدهور الوضع الأمني وهو الهاجس العراقي الأول فإن الشيء

الثابت أن الأغلبية لا تكاد ترى ما يدعوها إلى التفاؤل بالمستقبل وسط المأزق الذي وضع العراقيون أنفسهم فيه، ولاسيما نخبهم السياسية التي للأسف خيبت الكثير من الظنون وأطاحت بتعويل الناخبين على قدرتها في صناعة مخرج ينتشل البلاد من واقعها المتردي.

إنه واقع يطرح سؤالا يستفز بنحو ما خيالنا: هل من نهاية لهذه الدورة الفلكية من الخراب؟

مرت السنوات الماضية حبلى بالأزمات والمشكلات لتنتهي وسط عجز فرقاء السياسة عن معالجتها إلى أزمة معقدة وإن كانت ذات ملامح أكثر وضوحا، و من جهة فتحديات جديدة لا تكف عن التوالد من رحم المتغيرات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية، وفي حال استمرّت القوى السياسية على هذا النحو المخجل من النظر إلى مصالح البلاد كآخر ما يستوجب الاهتمام على حساب المصالح الحزبية والمنافع الشخصية فإن فرصة الاستقرار السياسي التي تتوقف عليه عملية بناء و تنمية البلاد واستقرار كل نواحي الحياة الأخرى تعدّ ضئيلة و محدودة. إلى ما قبل ٢٠١١ كانت الأمور تسير باتجاه حصر المشكلات في إطار وطني مع تراجع النفوذ الأمريكي و أن المشكلة أصبحت تعني لاعبي السياسة العراقيين أكثر من أي وقت مضى، ولاح أمل برغم كل الإشكاليات المعروفة في إمكانية أن يتصالح العراق مع نفسه خلال بضعة سنوات مقبلة. وبدا التحدي في كيفية إيجاد شراكة يقبل بها الجميع وإن على

مضض، إلا أن أمورا تكشفت بعد ذلك أطاحت بخيط رفيع من الأمل كانكشاف عمق التدخلات الخارجية ومتانة العلاقات لقوى سياسية بأنظمة مجاورة رغم أنها لم تكن خافية على أحد إلا أن وضوحها جاء حد التفاصيل ومترافقا مع (الربيع العربي) وامتداده إلى الساحة السورية فألقى كل ذلك بظلاله على الوضع العراقي و أضفى المزيد من التعقيدات ناقلا التدخلات الخارجية من حقيقة ظل إلى أبجدية واقع، و معيدا إحياء المخاوف المتزايدة من الصراع الطائفي ومبشّرا بجحيم صِدَام الطوائف القاتل في المنطقة ليكون العراق المنقسم على نفسه جزءا غير مستثنى من عملية إعادة رسم كامل للشرق الأوسط الذي يجري تقسيمه من الداخل إلى معسكرين سني وشيعي. لا أرى ثمة مبالغة تذكر في تلك التوقعات المفزعة من تبعات سقوط نظام البعث السوري، والأمر لا يتعلق بالشعوب قدر تعلقه ببربرية التطرف وهمجية ودناءة السياسة للقوى الصاعدة، التي تردد شعارا لم يرفع في أكثر مراحل العنف الطائفي دموية في تاريخ المسلمين ألا وهو إن (الشيعة أشد خطرا من اليهود على الإسلام).. لتلتقي دعوات الشيخ العرعور وأتباعه مع صلوات عوفاديا يوسف وأحباره.

التحذيرات منذ أشهر كانت محطّ نقد بوصفها مبالغات ينسجها بعض الكتاب لأجل دعم موقف الحكومة العراقية، مع الاعتراف بأن ذلك يضع المثقف والكاتب أمام تحدٍّ صعب في كيفية تجاوز التناقض

بين السياسي والإنساني.. بين الانحياز لقضية عادلة هي إسقاط نظام دكتاتوري في بلد عربي و اليقين بتبعات كارثية على بلادنا! عسر الجمع بين أمنيتين واحدة لنا والأخرى لغيرنا.!

ولكن لماذا يختص العراق بهذه التبعات ولِمَ هو في قلب العاصفة المقبلة؟

هناك عدة أسباب على رأسها الرفض لمعادلة الحكم القائمة بعد زوال نظام البعث الدكتاتوري الذي قاده صدام حسين، والسبب الآخر أن الحاكمين الجُدد فشلوا في بناء دولة متماسكة حدّ أن مليشيات القاعدة وبقايا البعث لا ينظرون إليها سوى أنها مليشيا مماثلة و أن ميزان القوى بينهما متكافئ.، فلم يجدوا حرجا في منافستها بدولة وإن كانت شبحية أسمها دولة العراق الإسلامية، لكن لها ولاتها وأمراؤها وهياكلها القيادية و تستطيع تنفيذ العمليات الإرهابية متى تشاء وأينما تشاء، فيما ينحصر منجزنا الأمني بالاعتقالات لمائة وزير زراعة من (ما يسمى) دولة العراق الإسلامية وألف وزير للمالية ومثله للحرب وعشرات الولاة للمناطق شمالا وجنوبا شرقا وغربا.. لنتساءل بعدها إذا كان الوزراء و الولاة لهذه الدولة المفترضة أي القادة الكبار بهذا العدد فكم عدد الأتباع يا ترى؟ و ما هو أثر عمليات إلقاء القبض أو قتل هؤلاء على الواقع الأمني الذي يتعرض لزلازل مخيفة بين حين وآخر يذهب ضحيتها المئات من الأبرياء؟ و ها هي القاعدة تعيد استعراض عضلاتها في سامراء

باستعراض عسكري لتجتمع إرادات الشرّ في تكوين جيش حرّ من المؤكد أنه الأداة التي ستبدأ بالتحرك ما أن يتهاوى النظام السوري أو قبل ذلك لتكون النهاية القصوى للربيع القطري ـ السعودي ـ الغربي هي إنهاء بلد كان يسمى العراق الذي سيمتلئ بأولياء الإرهاب والمجاهدين من كل حدب وصوب. وقد جاءت حادثة هروب سجناء من سجن تكريت محكوم على عشرات منهم بالإعدام لتورطهم بقتل المئات وربما الآلاف من المواطنين الأبرياء ليكشف عن واقع أمني رخو و عن اختراق جسيم لجسد الدولة ومؤسساتها عبر واجهات سياسية لا تزال ترتبط بعلاقات واضحة مع الإرهاب.

إن المفارقة المحزنة تكمن في أن هذا الحكم المرفوض الذي أصبح أغلبية العراقيين مستهدفين بسببه لم يحقق شيئا يذكر سوى الفشل، ولن يكون هناك فارق كبير حين يقال إنه إفشال متعمّد لإثبات عدم أهلية الحكام الجدد فالنتيجة واحدة على كل حال ويصعب على المواطن العادي أن يشفع للقوى السياسية المعنية عجزها المزمن في بناء الدولة وإدارتها. و بسبب هذا الفشل الذريع صارت الآراء التي يكتبها العراقيون حول بلدهم مبعث خزي وعار أمام الآخرين. فلم يعد ثمة تفريق بين الوطن و النظام السياسي والحكومة، وانقلبت المفاهيم والمعايير بطريقة تبعث على الغرابة والحزن، فأي بؤس أكثر من أن تصبح الوطنية الحقة هي اجتهاد العراقي في البحث والتقصي عن أسوأ ما يتعلق

بوطنه وبحماسة منقطعة النظير، والاجتهاد أيضا في نشر خبر أن بلده من أفشل بلدان العالم أو انه من أكثر البلدان فسادا، والبعض الآخر يملأ صفحات الانترنت، الذي يستقي منه الملايين أخبار السياسة (٤٥٪ يتابعون الأخبار عبر مواقع النت)، بكل ما يمكن أن يكون فضيحة وتهما متبادلة وشتائم و أوصافا نابية وكأن ما يتحفنا به الأشقاء من كل بلدان العُرب لا يكفي! إنه بلا شك واقع يعكس حالة تبعث على الرثاء و توضح مدى اليأس الذي تنطوي عليه النفوس من جهة و يظهر بجلاء حدة الانقسامات التي يعاني منها النسيج الاجتماعي العراقي من جهة ثانية، والسبب في كل ذلك سياسيون فاشلون يقودون البلاد إلى الهاوية.

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل البلاد

ثلاثة سيناريوهات تمثل النهايات القصوى للعراق في ظل التحولات الجارية في الشرق الأوسط، وبحسب ما ستؤول إليه أحداث سوريا و حقيقة وجود مخطط إقليمي لضرب العراق وإنهائه. السيناريو الأول هو تقسيم البلد إلى ثلاثة كيانات منعزلة، خيار التقسيم سيكون من أسرع الخيارات للحل على عكس دورة العنف أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، في ذلك الوقت لم يكن المكون السني يطالب بالفدراليات أما اليوم فنحن إزاء واقع مختلف تماما. وستلتقي ثلاث قوى رئيسة على هذا المطلب، الأولى دعاة الفدرالية من الوجهاء والسياسيين السنة للتخلص من مركزية الحكم و وعود بتنمية وازدهار مناطقهم عبر استثمارات ومعونات بلدان مجاورة. الثانية البقية الباقية من البعث العراقي والسوري لإيجاد إقليم حاضن لهم، الثالثة القاعدة التي ترى ذلك جزءا من تحرير بلاد الرافدين من الاحتلال الصفوي! وكم يبدو سطحيا و ساذجا ما يطرحه دوغلاس أوليفانت من مجلس العلاقات الخارجية حين يرى أنه حينما يندلع النزاع الأهلي في العراق فإن الولايات المتحدة يمكن أن تساعد الحكومة

العراقية بطرق عديدة لإعادة النظام ولمنع العنف من تحطيم البلد. ويتضمن ذلك المعلومات الاستخبارية حول وجود المقاتلين الأجانب وتدفق الأسلحة إلى الداخل وبقية أشكال المساعدة الأمنية[1]، متناسيا أنه طوال فترة تواجد الثقل العسكري الأمريكي و الاستخباري المعتمد على أرقى وسائل التكنولوجيا وأمهر عناصر المخابرات لم تستطع إيقاف العنف الطائفي، بل يلحّ السؤال أنه إذا كانت المساعدة الأمريكية على هذا القدر من التأثير فلماذا لا تُقدَّم اليوم لإيقاف العنف وهو في درجة أقل خطورة من القادم؟ لا نجد صعوبة في قراءة ما تريده الولايات المتحدة التي تلحّ على ضرورة أن يهدئ العراقيون من مخاوفهم حيال تداعيات وتطورات الوضع السوري خلال الأشهر القليلة فهم جاهزون للمساعدة، مساعدة ستكون على غرار تلك التي قدموها أيام كان الجهد الأمريكي منصبا على إبقاء كفتي الصراع متكافئتين بين الحكومة (الشيعية) والمجاميع المسلحة (السنية) كما كان يصفها الأمريكان أنفسهم! إن إستراتيجية دبليو بوش التي طبقت في العراق بعد احتلاله والقاضية بجعل العراق مركزا لاستقطاب عناصر الحركات الجهادية المتطرفة درأً لخطرها على الأمن القومي الأمريكي نلمس اليوم أنها نابضة في قلب السياسة الأمريكية حيال سورية والتطمينات التي تقدم

(١) تجدد العنف في العراق، دوغلاس اوليفانت، مجلس العلاقات الخارجية، ترجمة: وكالة أور الإخبارية بتاريخ ٢٧\ آب\٢٠١٢

للحكومة العراقية وقد تم توسيعها إلى أقصى حد جغرافي هو بمثابة ثقب أسود على وصف أحد المحللين الأمريكان لابتلاع خطر المتشددين. لقد تمكنت الولايات المتحدة بالفعل من إبعاد أي تهديد من القاعدة وغيرها لأيٍّ من المناطق الحيوية لمصالحها، وهي الآن تمضي قدما بحصر المواجهة بين طوائف الشرق الأوسط، ولم تعد أمريكا ولا إسرائيل عدوا أولا للحركات الإسلامية التي أتى بها الربيع العربي.

السيناريو الأول: تقسيم العراق..

ربما لم يخيم شبح التقسيم على بلد في المنطقة بقدر ما خيم ويخيم على العراق، وقد طرح هذا الموضوع بقوة بعد سقوط النظام البائد، على نطاق واسع نُظِر إلى الاحتلال الأمريكي على أنه الخطوة ما قبل الأخيرة لتقسيم البلاد، وأن خطط وسيناريوهات التقسيم كانت تتردد في الصحافة الغربية و تجد إشارات قوية في تصريحات الساسة وتسريباتهم إلى وسائل الإعلام.. وأخذت قضية التقسيم بعدا جديا في الأطروحات المتداولة التي تقارب الشأن العراقي أثناء العف الطائفي الذي ألمّ بالعراق، ولعل ابرز ما طرح هو مشروع جو بايدن بالتعاون مع لزلي غليب رئيس مجلس العلاقات الخارجية، وهو المشروع الداعي إلى عراق بثلاثة أقاليم ذات حكم ذاتي على أساس مكوناته القومية والطائفية. لم يكن مشروع بادين مجرد فكرة سياسي متحمّس للبحث في مخارج حل

لأزمة العراق ما بعد الاحتلال، بل أخذ صفة رسمية تدل على توجه في السياسة الخارجية الأمريكية إذ أن المشروع صدر من الكونغرس على شكل قرار غير ملزم للإدارة الأمريكية. ثم جاءت بعدها دراسة معهد بروكينغز للدراسات السياسية والإستراتيجية في واشنطن والتي حملت عنوان *The Case of soft Partition in Iraq* التي عالجت بعض النقاط الشائكة في مشروع بايدن، وتضمنت دراسة تفصيلية عن الصعوبات المتوقعة التي يمكن أن تواجه المكونات العراقية الثلاثة حين تقسيم. ورأى واضعو الدراسة أن التقسيم هو أفضل الخيارات المتاحة، ويلاحظ أن الدراسة كما مشروع بايدن استندت إلى جملة عناصر هي أساسا عناصر مصنّعة لتوفير بيئة التقسيم.

منذ طرح مشروع بايدن ثم ما تلا ذلك ببضعة أشهر من بداية الحديث عن إقليم للعرب السنة وأخيرا في بداية ٢٠١٢ حيث انطلاق دعوات مجالس المحافظات الوسطى والغربية بالفدرالية.. أقول منذ ذلك الحين وجد مؤيدو الفدرالية بالأمس أنفسهم أمام ورطة كبيرة في التنظير لموقفهم منها اليوم، فهم لم يكونوا ينظرون إليها سوى أنها آلية إدارية تمنح فرصا جدير انتهازها للبناء والتنمية. تراجع القوى السياسية المؤيدة سابقا لفكرة الفدرالية كان لأجل مسايرة رغبة الشارع في إبقاء العراق يُدار مركزيا بفعل الضغوط الأمنية بالدرجة الأساس، فالشارع العراقي الجنوبي تحديدا وقع ضحية مقارنة اعتباطية بين قوة الدولة و قوة النظام،

ورأى أن ضبط الأمن يتم من خلال قبضة الحكومة المركزية، هناك ما يشفع لهذا التصور حيث إن الحرية السياسية في عموم البلاد اقتربت من الفوضى و اختلطت الأوراق في ظل وجود احتلال أجنبي له أهدافه ومشاريعه، فكان تصارع القوى على النفوذ وتوسيع دائرته قد رسم ملامح دولة فوضوية هزيلة غير قادرة على حفظ أمنها وأمن مواطنيها. الورطة المشار إليها أن الفدرالية الآن أصبحت مطلبا للقوى التي رفضتها من قبل ورأت فيها بداية لتقسيم البلاد، وفي أسباب تغيير موقفها يكمن سرّ هذه الورطة. فهذا المطلب الجديد يدفع للتخوف من ما وراء الفدرالية ولا ضمانة ذهابها باتجاه التقسيم كأمر واقع وما سيخلقه أثناء وبعد ذلك من إشكاليات ونتائج مرعبة، أي أن الفدرالية لن تلتزم بالصيغة الإدارية و من هنا طرحت القوى السياسية المتحفظة أو الرافضة قضية توسيع صلاحيات مجالس المحافظات كبديل للفدرالية. المخاوف ازدادت بشكل ملفت بعد تطورات الأوضاع في سورية، و تواتر التقارير الأمنية والاستخبارية ومثلها الإعلامية حول نوايا إقليمية في تفتيت البلاد وإلحاق الجزء الغربي منها بسورية ما بعد الأسد، ضمن لعبة طائفية خطرة.

إن هذا السيناريو المتشائم يشكل هاجسا شاغلا لقسم كبير من القوى السياسية التي ترددت لوقت طويل في الإفصاح عن مخاوفها بشكل واضح وعلني، ربما لأن الرأي العام لا يميل إلى قناعة كاملة

بمآل التحولات الإقليمية و آثارها على العراق بشكل خاص، ويرى ذلك نحوا من المبالغة، أو انه لم يستوعب بعدُ كيف ستجري تفاصيل هذا السيناريو الكئيب.. ويفضل الكثير لاسيما من النخب أن يحصروا حاليا الحلقة الخامسة من مسلسل الربيع العربي في إطار صراع الشعوب مع الأنظمة الدكتاتورية و حقها في إزاحتها و التمتع بالديمقراطية التي تفتقدها لما ينطوي عليه هذا الموقف من أخلاقية، وحصر موازٍ لشجون العراق بصراع السياسيين وفشلهم و أن كل النتائج المريرة إنما هي بسببهم أولا وأخير، وإن كان على مستوى الشارع ثمة قلق من تطورات الأوضاع في سوريا وانعكاساتها على البلاد.

بيد أن التصريحات أخذت تقترب من الوضوح في عكس مدى القلق على مصير البلاد من تطورات الأوضاع الإقليمية، بدأت بتصريحات سياسيين ونواب برلمان وشخصيات سياسية ولكن بحسب استقرائنا ومتابعتنا نجد أن التصريح الأكثر تعبيرا عن ذلك من قيادي لكتلة سياسية أي من مستوى قيادات الخط الأول في البلاد جاء من السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى ليؤكد بشكل واضح على: (أن الربيع العربي الذي تشهده عدد من دول المنطقة تحول إلى صيف ساخن قد تصل حرائقه إلى العراق).. وليضيف (علينا أن نعد العدة والاستعداد لمواجهة تلك الأخطار من خلال اتخاذ الإجراءات التي تحول دون الوصول إلينا عبر

رصدها وتحليلها)[١]. بالطبع فنحن نستثني رئيس الوزراء الذي استشعر خطر انعكاسات الوضع السوري مبكرا ولكن اضطر إلى سياسة مراوغة تتراوح بين التصعيد والتهدئة، فعلى سبيل المثال في اليوم الذي أطلق عمار الحكيم تصريحاته السابقة كان المالكي في طهران مشاركا في مؤتمر دول عدم الانحياز ورافقه بيان لحزب الدعوة وقد بعثا برسالة أقل تشددا وإن لم تأتِ على تغير ملموس في الموقف العراقي المعلن[٢]، تشبه تلك التي أطلقها قبيل انعقاد القمة العربية في بغداد.

أيا يكن الحال فإن التصريحات العديدة للسياسيين العراقيين تعبر بصورة واضحة عن قلقهم حيال المستقبل وما سيؤول إليه العراق بعد أن يطاح بنظام البعث السوري، أو أن تنزلق سورية إلى حرب أهلية طاحنة يراها البعض متجسدة الآن على الأرض فعليا. صحيح أن هذه الحرب قد لا تكون أخطارها على بلادنا بمستوى الخطر الذي يشكله نظام جديد يقوده متطرفون إسلاميون في بلد فقير الموارد ستسنده دول إقليمية لا تزال تتعامل وتنظر إلى الوضع العراقي من منطق ومنظور طائفي وأن حكومته التي تمثلها قوى شيعية هي ليست حليفا لإيران بل تابعة لها، الحرب

(١) عمار الحكيم، بتاريخ ٣١\٨\٢٠١٢

(٢) يحاول المالكي إدارة الأمور بطريقة يحاول من خلالها تجنب الاصطدام المباشر مع أي طرف خارجي كالولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما أو إيران و الدول العربية أو القوى السياسية الداخلية ومن غير المعلوم مدى قدرته على النجاح في الاستمرار بهذه السياسة.

الأهلية قد تكون أقل خطرا لأن أغلب العناصر الإرهابية ستنشغل في أتون جبهاتها المتعددة داخليا، بيد أنها على أية حال سترمي بشررها إلى داخل العراق كما إلى داخل لبنان أيضا. أغلب الحروب الأهلية في العالم تتوسع فيها رقعة النزاع إلى خارج الحدود ويصعب التكهن بتفاعلات نتائجها المتنوعة و يعتمد ذلك على الوضع المحيط بالبلد المعني، إضافة إلى ذلك فهذه الحرب لا بد لها من نهاية عاجلا أم آجلا لاسيما أنها تدور في منطقة لا تحتمل حربا طويلة الأمد من أي نوع.

المأزق الذي يهدد البلاد من جهة سورية وتطوراتها الداخلية ومستقبل العلاقة معها، والذي يجد ارتباطاته الوثيقة بمأزق داخلي مزمن، هو مأزق حقيقي و المخاوف مبررة تماما، ليس فقط من جهة أن قوى إسلامية متطرفة تساهم بفاعلية اليوم على الأرض و بالتالي فلا بد أن تحتل مكانا ونفوذا ليس في صنع القرار السياسي السوري وحسب بل نفوذا مسلحا موازيا له بوضع أسوأ من ليبيا اليوم، فسورية في النهاية إذا نجحت القوى المتحالفة على إسقاط نظامها ستكون كالعراق بعد ٢٠٠٣ بل كما أشرنا ما يبرر ذلك أيضا حجم التناقضات على الساحة العراقية، وارتباطات قوى سياسية بالأنظمة الإقليمية التي تقود اللعبة الحالية.. ما ينعش مجددا فرضية المؤامرة، فكل شيء يسير كما لو كان أجزاء مترابطة تنتظم في سياق مشروع معد سلفا ليتجه صوب نتائج تصب جميعها في خدمة أطراف دولية وإقليمية محددة.. وهذا هو السبب

الذي يثير الحديث عن فرضيات كونية تتعلق بنظام عالمي جديد و يفهم من خلاله أيضا مواقف روسيا والصين وطريقة تعاطيهما مع الأزمة الراهنة.

إن التجربة التي مرت بالبلاد يجب أن تُستحضر تفاصيلها الجزئية اليوم، أن يعاد قراءة ذلك المشهد الفوضوي المرعب سعيا وراء تشخيص وتحليل يمكّن العراق من تجاوز الأزمة بأقل ضرر ممكن.. لأننا نعرف على وجه اليقين بأن مرحلة العنف الدامي لم تحلّ على وفق خطة أو منهج واضح، وما حصل هو أن تخلل الحسم الأمني محاولة تصالح باءت بالفشل، و بقيت الأزمات السياسية عاصفة في أجواء البلاد، وتراجع العنف بفعل عوامل جاءت بشكل تلقائي في جزء كبير منها.. أو قل بقدر رحيم أراد تخفيف دوامة الموت أو ربما تأجيلها إلى وقت لاحق.

و لنأخذ مثالا هو ما أشيع في شهر آب ٢٠١٢ عن تشكيل مليشيا جديدة تحت مسمى الجيش العراقي الحرّ، انقسم السياسيون بحسب انتمائهم وأجنداتهم، وهذا أمر واضح، إلى من يحذّر و يؤكد على ضرورة التحرك العاجل من قبل الأجهزة الأمنية، وأن هذا الجيش جرى تشكيله بدعم خارجي من أنظمة خليجية، وعلى وجه التحديد قطر والسعودية الدولتان اللتان أشرفتا بشكل مباشر على دعم وتشكيل المليشيات المسلحة التي قاتلت أنظمة الحكم في ليبيا و سوريا، وهو جزء

من مؤامرة تعدّ في الخفاء ضد العراق، ويمضون إلى القول إن ذلك يأتي مترافقا مع متغيرات و ظواهر مقلقة في المشهد الأمني رافق ذلك حملة قادها تجار لشراء الأسلحة من المناطق الجنوبية والوسطى، ويأتي مع كل هذا تحرك أمريكي عالي المستوى تجاه بغداد لأجل تغيير موقفها حيال الوضع السوري، وهو تحرك فتح توقيته الباب على احتمالات عديدة تتعلق بما تخطط له واشنطن وحلفاؤها في المنطقة، و على الأرجح فإن "تحسين" لهجة الخطاب العراقي نسبيا في مؤتمر عدم الانحياز والدعوة إلى حق الشعب السوري بالديمقراطية وضرورة التغيير كان استجابة للضغوط الأمريكية. ومن بين التكهنات أن واشنطن بصدد إبراء ذمتها وتحذير الحكومة العراقية من عواقب محددة.

ومن الساسة من ذهب إلى التقليل من شأن هذا "الجيش الحر" ويراه إما إشاعات لأغراض سياسية أو تضخيما مقصودا و هو غير واقعي أساسا.. فأعضاء القائمة العراقية بشكل عام يشككون بوجوده، و كم يلفت النظر حامد المطلك عضو لجنة الأمن والدفاع عن القائمة العراقية، تصريح السيد حامد المطلك جاء كالتالي: (أنا أشكك حقيقة عما يقال و تشكيكي يستند إلى الكثير من الإشاعات المغرضة "كذا" التي تهدف لإلحاق الضرر بشعبنا و زيادة الاعتقالات والمداهمات والدلالة على ذلك أن الجيش الحر لا يستطيع أن ينفذ في المجتمع العراقي

إذا كانت هناك حكومة تستند إلى شعب)[١].. كان ذلك قبل أن يدلي بتصريحات معتبرا خلالها الموضوع أكذوبة[٢].

إن هذا التباين في المواقف السياسية ليس بالجديد ، ولكن ما نسعى إلى تأكيده هو أن اللعبة نخشى أن تكرر نفسها بطريقة مؤلمة. وموضوع الجيش الحر هنا مثال لا أكثر فهو حتى وإن وجد فعلا فلا يتألف إلا من عناصر تمارس الإرهاب والقتل حاليا و إعادة تجميعها وتنظيمها ضمن أي مسمى كان لا يعني شيئا بالمرة إلا من خلال ما تضفيه تصريحات التشكيك للسياسيين و التبريرات المرافقة لها من شرعية كما مر في تصريح السيد المطلك الذي ربط عدم انتشار هذا الجيش في صفوف المجتمع العراقي بشرط استناد الحكومة إلى الشعب.. وهو تعبير فضفاض يحمل رائحة سياسية. تذكّرنا هذه التصريحات تماما ببداية العنف الذي ألمّ بالبلاد ، فبعد أشهر من اندلاع الاقتتال الطائفي صرّح طارق الهاشمي يوم كان أحد القادة البارزين لجبهة التوافق لوسائل الإعلام قائلا: (إن ما يحدث من عنف وسفك للدماء وهدم لا علاقة للزرقاوي أو القاعدة بها)[٣]، وثمة تصريح آخر لم يكن نشازا آنذاك حين قال أحد الساسة اللامعين وقتئذ ، خلف العليان، وتحديدا

(١) قناة الحرة عراق، بتاريخ ٤\٩\٢٠١٢

(٢) البغدادية نيوز، ٥\٩\٢٠١٢

(٣) صحيفة الوطن الكويتية، ١١ آذار ٢٠٠٦

بداية عام ٢٠٠٧، ما يلي: إن الإرهاب حسب وجهة نظري تديمه الدولة وتدعمه وتقوده وتوجهه الدولة، "وأنا على ثقة كاملة أنه لا توجد عملية إرهابية وقعت في بغداد أو غيرها، إلا بعلم وتخطيط أعلى شخص في الحكومة"[1] لقد كانت تلك التصريحات والمواقف تبرئة للجهات التي أشاعت الدمار والقتل بقدر ما أدت إلى استمراره وإشعال الساحة بمزيد من العنف، ومن يراجع أرشيف تصريحات طارق الهاشمي على وجه التحديد فعلى الأرجح سيسبق المحكمة الخاصة بمحاكمته غيابيا ويصدر قراره بضمير مرتاح..

مقابل هذه المواقف الخاطئة والتي ثبت عدم جدواها في المراهنات السياسية تأتي أخطاء المعسكر الآخر، فالتهويل الإعلامي جعل مما يمكن أن يكون مفترضا واقعا حقيقيا، وكم هي المفترضات التي حوّلها الإعلام إلى حقائق سُود دفع ثمنها العراقيون الأبرياء.

على أية حال فإن الاحتمال أو السيناريو الأول لمستقبل البلاد في ظل التحولات الإقليمية الكبيرة أن تتأثر تأثرا مباشرا لاسيما على الصعيد الأمني بسقوط النظام السوري بصورة تأتي على وحدة التراب الوطني و قد تشعل صراعا مسلحا أهليا، وذلك لأربعة أسباب رئيسة:

الأول: صراعات القوى السياسية واستمرار أزماتها وعدم قدرتها

---

(١) قدس برس، ٢٤\٣\٢٠٠٧

على الوصول إلى حلول حقيقية تفتح الطريق إلى وئام وسلم وتنمية وبناء مؤسسات فاعلة وبالتالي تقطع الطريق على المخططات الخارجية.

ثانيا: وجود خلايا إرهابية مسلحة نشطة وقادرة على إرباك الأوضاع الأمنية والإفادة من عدم الاستقرار السياسي. و تتلقى هذه الخلايا دعما خارجيا هائلا جعلها قادرة على الصمود حتى الآن[1].

ثالثا: المعارضة السورية التي تضم القوى التكفيرية ستكون جبهتها التالية ومقصدها الأساس هو العراق، الذي لم ينجح حتى الآن في تأمين حدوده بشكل يدرأ مخاطر انتقال تلك المجاميع الجهادية التي تجمعت اليوم في سورية من مشارق الأرض ومغاربها، فقط لنفكر في كيف يمكن شراء وجمع السلاح وتهريبه إلى داخل سورية لنوقن بأن عبور مئات الإرهابيين إلينا ليس بصعوبة نقل أطنان من الأعتدة و الذخائر إليهم.

رابعا: حسم المعركة في سوريا لصالح قوى المعارضة يعني بداية التأهب لمواجهة إيران، وحينها سيكون العراق في موقف حرج، وعدم الحسم يعني استمرار حالة عدم الاستقرار و التي ستشمل العراق معها وسط

---

(١) بتاريخ ١٣\١٠\٢٠١٢ صرح الوكيل الأقدم في وزارة الداخلية عدنان ألأسدي بأن السفارة السعودية التي مقرها في الأردن عقدت اجتماعات مكثفة مع قادة الإرهاب المطلوبين للعراق وأن هناك تمويلا ماليا ضخما للمجاميع الإرهابية يأتي من بعض التجار في دول عربية في المنطقة.

استقطابات حادة، وثمة ما يحير هنا.. فهشاشة الوضع العراقي أمر معروف بالنسبة إلى جميع الأطراف الدولية و الإقليمية، ومخاوف العراقيين وساستهم أو بعضهم لها أسباب واقعية و تستند إلى حقائق موضوعية على الأرض.. وسط ذلك يفترض المنطق أن أسلوبا خاصا من التعامل مع العراق هو الخيار الأمثل من قبل بقية الأطراف ذات الشأن لطمأنته، إزالة مخاوفه، التعهد له بالحماية من التبعات، إجراء اتفاقيات أمنية معه.. إلى آخره، في حين يستمر منهج مطالبة العراق بتغيير مواقفه و قذفه في معسكر إيران – الأسد هو السائد، من دون حتى تحرك سياسي يفتح للعراق أفقا لما بعد العاصفة في حين حاول هو جاهدا فعل ذلك.. هل أن وجود المالكي كما يقول البعض يعرقل هذا الأمر؟ ولكن بأي منطق يمكن قبول أن دولا تتهمك في لعبة إقليمية كبرى تقف في رسم سياساتها عند وجود رئيس وزراء هو جزء من مثلث القرار السياسي في بلده اللهم إلا إذا قصرت النظر على أمور أخرى ذات صلة وهذه من المؤكد أنها لا تتعلق بشخصه!! إن علاقات الدول الخليجية المنغمسة في الشأن السوري ببغداد لا زالت تقتصر على الأصدقاء أعداء الحكومة. بل تناقلت وكالات أنباء في آب ٢٠١٢ عن مصادر دبلوماسية أن الدول الخليجية ومصر بصدد اتخاذ إجراءات لمنع دخول العراقيين إليها للتضييق على الحكومة العراقية وإعاقة الحركة الاقتصادية والإمعان في عزل العراق!

إذن فهل هناك مؤامرة تحاك ضد العراق ومستقبله؟

نظرة حول الربيع العربي

كما يقول برنارد لويس إن أصداء الثورات الكبيرة تجلجل في كل مكان فالثورتان الفرنسية والروسية أثارتا فيضا من ردود الأفعال في مجمل بقاع العالم، مشبها بهما الثورة الإسلامية في إيران[١].. فكيف الحال اليوم ونحن في عالم القرية الصغيرة! وكيف هو الحال و أحد أمض أسلحة الربيع الثوري في الجمهوريات العربية تكنولوجيا الاتصالات بفضاءاتها المفتوحة وتواصلها اللحظي و تأثيرها الهائل فكرا وعاطفة وكيف الحال و موقع الثورة في قلب منطقة كنوز النفط و صراع الاستراتيجيات الدولية أو بعبارة هيكل إننا جالسون على قارعة الطريق؟![٢] أما من وقف ضد هذه الثورات فكانوا بطبيعة الحال أولئك الذين فقدوا امتيازات السلطة سواء الامتياز المادي أو المعنوي، حتى انتهى الأمر إلى سوريا و تحولت فيها مطالب الإصلاح السلمية إلى حرب غير نزيهة وراح الشعب السوري يدفع ثمنا باهظا، فبرغم استجابة نظام بشار الأسد لضغوط الداخل والخارج و قيامه بإصلاحات دستورية و قانونية إلا أن مصالح بعض الدول لا تحققها تلك الإصلاحات، الواقع أن أي إصلاح في سورية هو منبع قوة لهذا البلد وهو شيء على الضد من رغبة الداعمين

---

(١) برنارد لويس– لغة الإسلام السياسي، المقدمة،ص١٢

(٢) محمد حسنين هيكل، قناة الجزيرة

الدوليين والإقليميين للحركات المسلحة التي حوّلت مدن سورية إلى خراب ولا تزال تواصل ذلك حتى هذه اللحظة.. إن المطلوب ليس تغيير النظام وإحلال الديمقراطية، المطلوب كما يتضح هو إضعاف سورية وجعلها صومال الشرق الأوسط الجديد..

هناك صوت ينطلق في هذه الضوضاء وهو صوت في نظر مؤيدي العبث الثوري السوري على وجه التحديد ينم بالجهل والدفاع عن الدكتاتورية، وأن هؤلاء يقفون بوجه الديمقراطية لأنها تلبي حاجات الشعوب وتفتح آفاقا للتعاون مع الدول الغربية الديمقراطية، هذا برغم كل الشكوك التي تكتنف عملية الانتقال من الدكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية حرة فعلا، وقتامة القراءة التي تفضي إلى أن قوى الإسلام السياسي التي دعمتها الولايات المتحدة ستعيد خبز عجينة النظم القومية السابقة وتطعمها لشعوبها على طبق جديد محلّى بتوابل الشرعية الجماهيرية والشرعية الدينية المتطرفة. ذلك الصوت هو وصم الربيع العربي بالمؤامرة التي حاكت خيوطها في الخفاء أجهزة المخابرات الغربية.. لأن مسار الأحداث أثبت بشكل قاطع أن نوايا مبيتة كانت وراء ما يحصل، على الأقل ثمة افتراض مقبول بهذا الصدد ولذا ففي الوقت الذي تصف دولة كالجمهورية الإسلامية الإيرانية ما حدث بالصحوة يتحول الخطاب الإيراني بصورة مفاجئة مسايرا الصوت العربي الخافت لدى القلة في أن ما يجري في سوريا حرب دولية بالنيابة هدفها إسقاط

نظام سياسي لها خلافات جوهرية معه وليس لأجل إشاعة الحرية. موقف الشعوب العربية كان واضح الأسباب، انحياز طائفي فاضح، فاضح للشعوب قبل الأنظمة التي بذلت حتى الآن مليارات الدولارات في سبيل إسقاط حليف طهران وحزب الله لا إسقاط حزب البعث والأسد الدكتاتور، الستار السياسي والإعلامي هو الدفاع عن ديمقراطية يستحقها السوريون في الوقت الذي ترى تلك الأنظمة فيه أن شعوبها لا تستحق مثل هذه الديمقراطية، ولعل أسوأ ما في تاريخ الديمقراطية أن يُسجّل دعم أنظمة حكم دكتاتورية منغلقة و متخلفة كما في السعودية مثلا إقامة ديمقراطية في بلد آخر بالقوة و بإراقة أنهار من دماء الأبرياء الذين يئنون بين مطرقة السلطة و سندان الجماعات المسلحة المعارضة وبمباركة أغلبية دول الغرب. تلك الشعوب كحكوماتها لم ترَ مذابح البحرين سوى ملاحقة لجماعات عابثة بالأمن مدعومة خارجيا أما المعارضة (السورية) الوافد عمودها الفقري وأطرافها الضاربة من الخارج فهي جيش سوري حر يمثل كل السوريين و لا وجود سوى لمذابح الأسد وشبيحته..!!

حين يكون الأمر بكل هذه الملابسات والتعقيدات فضلا عن غموض الأسباب و النتائج وغير ذلك مما يكتنف ساحة الأحداث فإن نظرية المؤامرة سيكون لها حضورها بغية وضع إطار يفسر ما يجري وجامعا تلك المتناقضات في سياق نظرة شاملة تطرح رؤية مفادها أن ما

يجري جزء من لعبة دولية كبرى، وإذا كان من الصعب تقبّل ذلك في بداية أحداث الثورات وأنها كما يقال أطاحت بحلفاء بارزين للأطراف المفترض أنها حبكت تلك "اللعبة التآمرية" فإن أحداث سوريا كشفتها بوضوح.. و يضيف هؤلاء أن مبررات ثورة ديمقراطية تحدث انقلابا في الشرق الأوسط مدعوما من الولايات المتحدة وأوروبا لتوصل أحزابا وحركات إسلامية توضع بيدها أزمة ومقاليد السلطة لا تبدو مفهومة إلا بتفسير واحد فقط هو أنه تم التخطيط لها لأجل ضمان مصالح دول عالمية تمتلك كل قدرات التأثير وإمكانيات الفعل، إذن فالمصالح الحيوية والإستراتيجية لهذه الدول تؤمّن تفسيرا منطقيا للحدث، و بالتالي ضرورة التفكير لا بالثورات نفسها وإنما بأهداف الطرف الذي يقف وراءها وما من مسوّغ لحسن الظن به. والحقيقة أن نظرية المؤامرة كما هي التسمية الجارية إنما تهدف أساسا إلى تفسير الغموض و اللامنطقية والعفوية في جريان الأحداث، وهي بذلك خلاف القول بالصدفة و الاعتباط في ربط ما لا يقنع ربطه مع بعضه من دون أدلة واضحة، لاسيما وأن كل شيء قابل لأن يكون سببا و أن يكون نتيجة بقليل من الفذلكة والكثير من القناعة المسبقة، والطريف أن المنتقدين يرون العكس تماما من حيث عدم استناد نظرية المؤامرة إلى دليل مقنع، طالما كان التآمر صفته الأساسية السرية و أن الأحداث لا تقع كما هو الفرض بصورة عفوية دون تخطيط مسبق وهنا ينسب لروزفلت الرئيس

الأمريكي إنه لا شيء في السياسة يحدث صدفة وإن وقع فقد أريد له أن يبدو كذلك.. فكيف لنا اليقين بافتراض وجود شيء وهذا الافتراض قائم على كونه سريا تماما؟

لماذا لا تكون مؤامرة!

كتب الكثير عن المؤامرة و ألفت كتب عديدة تناولت موضوعها. حتى لتبدو أية كتابة اجترارا مملا لا جدوى منه، فهناك فريقان لا تغيير في قناعاتهما: مخلصون بقوة لها، و آخرون متهكمون ساخرون. وبرغم أن العرب يعدون في طليعة الشعوب التي تؤمن بالمؤامرة إلا أنها ليست قصرا عليهم، ثمة إغراء شديد وإثارة قوية لعنوان المؤامرة و مترادفاته يستخدم كأحد العوامل الأساسية في تسويق الكتب غربيا.. أهم مراجع كتّاب نظرية المؤامرة العرب هي بضعة مؤلفات كتبها غربيون حصدوا شهرة واسعة في أرجاء العالم، أمثال وليم غاي كار صاحب كتاب أحجار على رقعة الشطرنج، و هربرت شيللر مؤلف كتاب المتلاعبون بالعقول الذي يتحدث أساسا عن كيف تعمل الحكومات الغربية على جعل وسائل الإعلام وسيلة للتضليل وبرمجة عقول الجماهير لأجل تطويعها لأهداف سياسية فالكتاب يفتح آفاقا رحبة لخيال أصحاب نظرية المؤامرة. ومنها كتاب لعبة الأمم و كتاب الحكومة الخفية وعشرات الكتب الأخرى التي حظيت بشهرة واسعة للغاية وحصد

أصحابها ملايين الدولارات من مبيعاتها. إن ما كتب حول المؤامرة لم يكن في الجانب السياسي فقط وإن طغى ذلك أثناء تحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم عاد بقوة بعد أحداث ١١ أيلول، فقد امتدت المؤامرات إلى مجالات أخرى مثل المؤامرة في قضايا علمية كنظرية الأسلاف القرود وكيف يتم إخفاء آثار تدحض نظرية داروين، و قضية الاحتباس الحراري والمؤامرة في جوانب اختبار أنواع من الأسلحة الرهيبة كالتي تظهر في أفلام الخيال العلمي التي تخالف أبسط القوانين الفيزيائية، بل وصل التهويل والمبالغة الفضة إلى إنكار حقائق علمية أو أحداث و وقائع معينة، كالصعود إلى القمر، ألّف بيل كيسنغ كتابا لقي رواجا واسعا في أمريكا بعنوان *WE NEVER WENT TO MOON* جامعا عددا كبيرا من الأدلة الواهية والاستنتاجات العبثية.. كذلك ما أشيع عن مثلث برمودا و أن حوادث غرق السفن فيه كذبة من الاستخبارات الأمريكية لمنع الغواصات الروسية من الدخول إليه، وأن ما قيل عن توقف الأقمار الصناعية حين العبور فوقه ما هي إلا فرية و حقيقتها أن شريط التسجيل في القمر الذي عرضته وسائل إعلام كان ينتهي فوقه ليعيد نفسه تلقائيا و ليس توقفا بسبب قوى خفية.. قاعدة إريريا ٥١ هي من بين ما أنتجته عقلية المؤامرة في هذا الجانب.. إلى آخر لا يمكن إحصاؤه، ثم جاء الحديث عن مؤامرة إخفاء نهاية العالم في ٢٠١٢، و وصل عدد الكتب المؤلفة في هذا الموضوع إلى أكثر من ١٧٠

كتابا رأت وكالة ناسا أنها مليئة بأدلة مفبركة و خيالية لا حقيقة، والواقع أن رفوف المكتبات في أوروبا وأمريكا تعج حتى اليوم بعشرات الكتب التي تطرح سنويا حول مؤامرات مختلفة، هذا ما يقوله ديفيد أرونوفيتش مؤلف كتاب بعنوان نظرية المؤامرة ودورها في تشكيل التاريخ الحديث، والذي يضيف بأن هؤلاء المؤلفين يرفعون للقارئ شعار إنهم يضحكون عليك.. ومع هذا يبقى العرب في المقدمة لا من حيث تأليف الكتب حول نظرية المؤامرة وإن كانت غير قليلة، بل لأن العامة من الناس مقتنعون تماما بكل فكرة تحمل رائحة المؤامرة لتفسّر حدثا أو موقفا. وتكثر العناوين في هذا المجال كالمؤامرة على الأمة العربية.. المؤامرة على الإسلام.. المؤامرة على القرآن.. المؤامرة على اللغة العربية.. المؤامرة على الحجاب.. المؤامرة على المرأة المسلمة.. إلى آخر المؤامرات على الكثير من المفردات والعناوين ذات القدسية أو الاحترام الفائق.

مع هذا فليس كل ما قيل عن أنه مؤامرة لم تثبت صحته، وليس كل ما كُتِب يفتقد إلى المنطقية و الموضوعية. إن الاطلاع والتتبع للأحداث التاريخية المعاصرة على الأقل و قراءة ما يكتبه ويقوله أولئك الذين ينظرون إلى الأمور بعقلية المؤامرة و نظر وتتبع مماثل لما يقوله الساخرون بنظرية المؤامرة يمكن أن نخلص منه إلى نتيجة مفادها إن المبالغة وحدها التي تجعل من رأي الطرفين موضعا للطعن والتوهين. على أن نظرية المؤامرة تندرج في سياق رؤية معرفية لفهم الأحداث، و بالتالي

فالشائع في عالم السياسية والإعلام يُعدّ استخداما متسامحا إلى حد كبير، حيث تنسب الأحداث التي تهدد مصالح سلطة أو جماعة إيديولوجية إلى فاعل خفي يقف وراء تحريكها، وبالتالي فباستطاعتنا معرفة لماذا تكون المبالغة حاضرة هنا. والحقيقة أنه بملاحظة أن المؤامرة مما يجري اصطفاء العرب والمسلمين به و أن ظهورها وترددها إنما شاع في النصف الثاني من القرن العشرين فإن بالوسع القول إن المؤامرة والحال هذه هي أسلوب دفاعي يلجأ إليه الطرف الأضعف في محاولة تبرير ما يجري. إن أصحاب هذا الأسلوب يكونون غالبا نصف صائبين في موقفهم لأن من الاستحالة تأكيد عدم وجودها بذات الدرجة من الاستحالة في تأكيده. وإذا ما كان الضعف أحد العوامل التي تدفع لاعتناق الرأي بالمؤامرة فإن هذا الرأي راجح منطقا في عالم السياسية على وجه التحديد. ففي لحظة الحدث نفسه يكون احتمال وجود مؤامرة من باب درأ الأخطار المحتملة، و أما بعده فهي تفكير في التعامل مع أسوأ نتيجة يُتوقَّع حصولها. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذا لا يصدق على كل تلك القضايا التي توضع في خانة المؤامرة. الواقع أن كل حكومات العالم تتعامل في كواليس طاولات قرارها السياسي والأمني والعسكري من منطلق توقع أسوأ الاحتمالات و توقع أوسع دائرة للتهديد، بمعنى أنها تتعامل بعقلية المؤامرة، فهي تبقى رهينة احتمالات تورّط جهات معادية كثيرة ما لم تقطع شكها باليقين.

إن التحولات السياسية التي بدأت بالإطاحة بنظام تونس وقد كان نظاما علمانيا ذا علاقات متينة مع الدول الغربية لكنه اتصف بممارسات استبدادية وفساد في أعلى مستويات هرم السلطة، ثم تسلسلت الأحداث إلى سورية اليوم مرورا بمصر وليبيا واليمن والصفة المشتركة أن أنظمة هذه الدول هي أنظمة حليفة للولايات المتحدة و سائر الدول الأوروبية المؤثرة.. تركت مجالا محدودا لافتراض المؤامرة، ولكن النتائج حتى ولو لم يحدث حراك مماثل في سوريا أخذت تتجلى عن كونها لا تتقاطع مع مصالح تلك الدول الكبرى، وأن العواقب التي تهدد استقرار المنطقة الشرق أوسطية و التهديدات التي تحيق بدول تصنّف كعدو للولايات المتحدة في الوقت الذي تخدم تلك العواقب بنتائجها النهائية مصالح حلفاء الغرب فضلا عن الغرب نفسه تبرر الحديث عن أن شيئا ما جرى التخطيط له، و أن عفوية الأحداث مما يثير التساؤلات لاسيما حين تنتهي إلى:

أولا: إسقاط آخر نظام عربي قومي يناوئ الهيمنة الأمريكية ويقف إلى جانب إيران والمقاومة اللبنانية والفلسطينية. ومع أن هذا النظام لا يختلف في استبداده و قسوته عن البعث العراقي ونظام صدام حسين، لكن هذا وصف للواقع الذي كان، ولا يزال حتى اللحظة، تغييره والإتيان بنظام آخر يمثل حلما أمريكيا وإسرائيليا. الواقع أن عهد الشعارات المعادية للغرب في قنوات الإعلام الرسمي وحتى غير الرسمي انتهت وإلى الأبد، و لم يبق إلا صوت تجري حاليا محاولة طمره في سورية.

ثانيا: أن يأتي الدعم الغربي لمعارضة تتشكل يدها الضاربة من قوى إسلامية متشددة وعلى رأسها القاعدة وسائر مسميات الحركات الجهادية التي زجت بعناصرها وبمساعدة مباشرة من الاستخبارات الغربية والعربية إلى داخل سوريا. وليس من المنطقي بحسب آراء عدد من المراقبين والكتّاب أن تكون مساعدة أمريكا لهذه الحركات مبنية على الثقة المحضة ومن دون أساس تبتني عليه! فما من مناص إلا افتراض وجود تشكل من أشكال العلاقة بين الطرفين تقوّض أية صورة ظاهرية لصراعهما. في نهاية أيار ٢٠١٢ عقد في العاصمة القطرية الدوحة مؤتمر برعاية رسمية و إعداد من مؤسسة بروكيغر الأمريكية لبحث العلاقة بين الولايات المتحدة والحركات الإسلامية بشقيها الإخوان والسلفية "الوهابية" وحضرته هيلاري كلينتون و رجال السي آي أيه المعنيون بالحركات الإسلامية وهم وجوه معروفة أمثال دانيال بيمان وكينيث بولاك و بروس ويدل، إن مثل هذه الخطوات تبدو في الحقيقة أنها تهدف إلى مجرد الإيحاء بمحاولة بحث عن علاقة غير مسبوقة يجري تأطيرها بضرورات الواقع وتحولاته بعد سقوط الأنظمة الجمهورية وصعود الحركات الإسلامية إلى السلطة، وهي محاولة للتغطية على عمق تاريخي للعلاقات بين الجانبين، وقد أثار كتاب (الشؤون السرية) للكاتب البريطاني مارك كيرتس الصادر عام ٢٠١٠ عن دار نشر "سربنت تيل" اهتماما واسع النطاق حيث اعتمد على وثائق بريطانية سرية

توضح عمق العلاقات التاريخية بين بريطانية و الحركات الإسلامية الإخوان والجهاديين[١]، وكيف أن بريطانيا انتهجت سياسة للحركات الأصولية باعتبارها أفضل من الحركات القومية، ولهذا بدأت بتمويلها منذ عام ١٩٤٢، ولكن كما سنعرض إليه قريبا فإن بريطانيا ذاتها عملت على إشاعة النزعة القومية في البلدان العربية والإسلامية ودعمت تشكيل أحزاب قومية ومنها حزب البعث، فكيف يمكن فهم ذلك؟ الواقع أن مارك كيرتس يجيبنا عن هذا السؤال من دون أن يطرحه أو يلتفت إليه، فالقضية ببساطة يمكن فهمها من خلال فهم أن جذور كل ذلك تكمن في سياسة بريطانية معروفة هي (فرّق تسُدْ)..

ثالثا: أن يرتفع منسوب التهديدات الإسرائيلية لإيران وتأخذ طابعا أكثر جدية من ذي قبل، فيما يضع بعض المسؤولين العرب والإعلام العربي إيران على قائمة الدول التي ينتظرها ربيع مماثل للإطاحة بنظامها الإسلامي الحالي. وآخر هذه التهديدات جاءت على لسان الفريق ضاحي خلفان رئيس شرطة دبي بتحريك خلايا نائمة في إيران لإسقاط نظامها[٢].

رابعا: إبراز دول قزمة على الخارطة كدول تلعب دورا بارزا على الساحة الإقليمية مثل قطر، واستثناء بل والعمل على تحصين هذه الدول

---

(١) يراجع عرض الكتاب في جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٥٦٨ تحت عنون "علاقات بريطانيا السرية مع الأصوليين

(٢) فضائية العربية، بتاريخ ٢٤\١١\٢٠١٢

الأقزام على الخارطة من أي تهديد داخلي كما أي تهديد خارجي، وما يجري في البحرين مثال بارز.

خامسا: إعادة الباشا التركي و تدخلاته السافرة و محاولات فرض قوته على المنطقة، و تحالفه مع الدول العربية لتشكيل محور مقابل إيران و زجّ العراق في لعبة ليس له فيها ناقة ولا جمل واحتسابه على المعسكر الآخر[1].

سادسا: الاستمرار في سياسة عزل العراق و إضعافه والعمل على دعم المجموعات العنفية التي تمارس القتل بحق الأبرياء. و عزل حكومته الحالية في مقابل تمتين العلاقات مع معارضيها المختلفين معها في الانتماء الطائفي.

سابعا: إيصال الاحتقان الطائفي إلى أعلى درجاته بما لا سابقة له في تاريخ المنطقة في العصر الحديث.

ماذا تعني كل هذه النتائج للربيع العربي؟

الحديث بلغة العاطفة وحسن الظن و مسايرة من يرى نوايا الغرب إنسانية نبيلة حديثٌ غير منطقي، وما يهمنا هنا انعكاسات الوضع

(١) منذ بداية الأزمة السورية تعرضت الحكومة العراقية إلى ضغوط هائلة من قبل الولايات المتحدة والدول العربية لتأييد المعارضة المسلحة وتسهيل إمدادها بالمال والسلاح و الأفراد

الإقليمي على العراق في المستقبل القريب، فكل المؤشرات والمعطيات تنذر بما هو سيء. فالوضع الأمني يتدهور بين حين وآخر، وتوقع دفاع أمريكا بقوة عن ديمقراطية العراق التي تركتها وراءها في مهب صراعات عميقة كما كانت تريد هو ضرب من الهراء، فأخيرا تخبرنا السيدة كوندليزا رايس بأننا لم نذهب إلى العراق كي ننشر الديمقراطية لقد ذهبنا لأننا رأينا فيه تهديدا لأمننا القومي وأمن حلفائنا[1].. وهو ما لا يأتي بجديد ولا يكشف سرّا.

نموذج من التاريخ

قلنا إن المؤامرة تحكم العقلية العربية وفي مختلف الأصعدة والمجالات، وآخر ما عاشه العالم العربي والإسلامي من حدث "تآمري" جديد هو ما تمثل بالإساءة الدنيئة إلى النبي محمد "ص"، لنرى ثانية كيف ساد ذلك التفسير المبني على نظرية المؤامرة، واللافت هذه المرة أنه جاء من الطرفين أو بعبارة أدق باتجاه الطرفين معا.. فمن جانبهم رأى الكثير من المسلمين أن ما حصل مؤامرة أمريكية وغربية على الإسلام، سعت إلى النيل من النبي الأكرم وتشويه صورة المسلمين، ومن رأى أن هذا الكلام لا يكاد يكون له معنى أضاف إن ما يبرر القول بالمؤامرة

(١) صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ ٨ أيلول ٢٠١٢

هو أن ردود الفعل العنيفة من الشعوب الإسلامية كانت متوقعة لأن الفيلم المسيء أشعر المسلمين بالإهانة البالغة وقد مسّ أقدس مقدساتهم، ولا محال أن ينفلت الأمر من عقاله و تصدر ردود فعل غاضبة لا يمكن لأحد التحكم بها، ولهذا فإن هدف هذه (المؤامرة) هو إبراز (عنف) و(همجية) الشعوب المسلمة، أما لماذا كل ذلك خاصة وأن الولايات المتحدة دفعت ثمنا باهظا بسبب هذا الفيلم؟ فلم يجُد لنا أحد بإجابة شافية ومعقولة. على الطرف الآخر حلّل بعض المعلقين السياسيين والإعلاميين الغربيين الحدث من زاوية إحراج الولايات المتحدة، أصابع الاتهام طالت حتى إسرائيل بل أشار البعض إلى دور مخابراتي لبعض الأنظمة والحكومات المعارضة لسياسة الولايات المتحدة ودعمها للقوى الإسلامية التي ثوّرت الربيع العربي الذي لا زال يمطر دما في سورية.. في حين يبدو واضحا أن هذا الفيلم من إنتاج شخص أو مجموعة أشخاص متطرفين بكراهيتهم للإسلام. قلنا سابقا إن ما يوهن من تقبّل القول بالمؤامرات هو تلك المبالغة وها هي تتجسد اليوم بشكل واضح. لا بل وبعد أن نشرت نيويورك تايمز خبر أن من وراء إنتاج هذا الفيلم كاهن قبطي مصري ظهرت مؤامرة جديدة هي أن الأقباط أرادوا أن يوقعوا بين أمريكا والإسلاميين الذين تدعمهم اليوم في المنطقة وفي مصر.

مرّت الإشارة إلى أن هناك أحداثا تاريخية أسهمت بتحولات عارمة في منطقتنا، بل صاغت هويتها السياسية والثقافية، تمّ النظر إليها على

أنها مؤامرات استهدفت العرب و المسلمين، ومن ذلك إشاعة النزعة القومية وتشكيل أحزاب قومية واشتراكية في مختلف البلدان العربية. وفي هذه الحكاية جملة من المفارقات لمن يريد دراسة وتقليب الكثير من التفاصيل والآراء.

حيث يقال إن اليد الغربية كانت قد عمدت إلى إثارة النعرة القومية أثناء مواجهتها مع الإمبراطورية العثمانية لانتزاع السيطرة على الدول العربية التي كانت خاضعة للنفوذ العثماني. وقد كان ذلك عبر الأحزاب والجمعيات العلنية والسرية و دور المستشرقين الذين عملوا على الجبهتين التركية و العربية، و قد كانت جذور العديد منهم يهودية و مسيحية، ففي الأولى تم إحياء الطورانية و الترويج لها عبر بحوث تاريخية نبشت مواقع الآثار و درست المجتمعات آسيا الوسطى على يد مستشرقين أغلبهم من اليهود أمثال دافيد لومبلي و المجري فامبري و يكن آلب وليون كاهون الذي قال إن الطورانيين كانوا شعبا ذكيا مميزا لكنه أخذ بالتقهقر والانحلال عندما تخلى عن الخصائص التي كان يتميز بها في صحارى آسيا الوسطى واعتنق الإسلام دينا وحضارة[1]. ويقال أيضا إن حضور اليهود لم يقتصر على الاستشراق حسب، بل شمل الجمعيات العديدة التي نشأت في القرن التاسع عشر في قلب الإمبراطورية العثمانية.

---

(١) الغرب و الشرق الأوسط – برنارد لويس، تعريب نبيل صبحي، ص ١٣٧

وإن أبرز تلك الجمعيات والأحزاب وهو الاتحاد والترقي كان كل أعضائه المؤسسين من اليهود الدونمة[1] و الماسون. وقد استلم الاتحاد والترقي السلطة بعد سقوط السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩م وبدأت سياسة التتريك فكانت انتخابات البرلمان قد أظهرت تفوقا كبيرا للعنصر التركي على حساب العرب الذين يشكلون أغلبية في الدولة العثمانية، لقد كانت هذه السياسة مبررا من بين أمور أخرى لبدأ حركة قومية عربية مناوئة لها في بلاد الشام. فقد كان لها أن أوجدت مساحة قبول اتسعت بمرور الوقت للصوت القومي العربي الذي أطلقته جمعيات ومنتديات مدعومة من الدول الغربية على رأسها فرنسا وقادتها عناصر من أقليات الشرق لمواجهة سياسية التتريك التي انتزعت حقوق العرب في الدولة العثمانية وحصرت كل المناصب العسكرية و المدنية في المؤسسات بالعنصر التركي. الأمر الذي شجع على ظهور جمعيات تنادي بالقومية العربية و كانت بداية مطالبها بالحكم الذاتي داخل الدولة العثمانية بحيث يدير العرب شؤونهم الاقتصادية و العلاقات الخارجية و التعليم وغيرها. كانت هذه المطالب تعبيرا عن بداية تحرك الوعي بقضية

(١) الدونمة هم يهود أخفوا مظاهر ديانتهم اليهودية و تسموا بأسماء إسلامية، كان لهم الدور الأكبر في تأسيس الاتحاد والترقي. أسس هذه الجماعة يهودي من أصل أسباني هو سباتاي زيفي ادعى انه المسيح المنتظر، وبعد انكشاف أمره بعد سنوات للحكومة التركية قررت نفيه من البلاد فأوصى أتباعه بإظهار الإسلام و إبطان الإيمان بيهوديتهم. الجدير بالذكر أن هذه الجماعة لا يزال لهم تأثير كبير في تركيا وخاصة على وسائل الإعلام فهم يملكون صحيفة حريت ومجلة حياة ومجلة التاريخ وجريدة مليت وجريدة جمهوريت.

القومية واسترداد العنصر العربي لجزء من السلطة التي تكرست بيد الأتراك. حينها بدت الظروف مهيأة تماما لفتح صفحة جديدة في المنطقة العربية، فتحركت النخب التابعة للأقليات برعاية من الدول الغربية كفرنسا و بريطانيا و روسيا. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن حرية تحرك هذه الأقليات لم يأتِ بالضد تماما أو المواجهة مع الدولة العثمانية في بدايته. إذ كان توسع الدولة العثمانية قد وضعها أمام تحديات كبيرة ومنها تنوع القوميات والأديان و المذاهب، فكان هذا التنوع مصدر قلق للدولة في مرحلة ضعفها و تقهقر نفوذها[١].

لهذا اضطرت الدولة العثمانية إلى إعطاء تلك الأقليات المسيحية و اليهودية بمذاهبهما المختلفة حقوق رعايتها من الدول المهتمة بها والتي أظهرت أنها معنية بأمرها. ففي مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ م تقرر منح الدول الغربية حق رعاية الأقليات الدينية المرتبطة بها في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، فكان ذلك مدخلا للنفوذ الغربي على الأرض بعد أن أضحت فرنسا معنية برعاية حقوق الكاثوليك و انكلترا بحقوق البروتستانت والدروز و روسيا برعاية حقوق الأرثوذكس[٢]. لقد كان إعطاء العثمانيين حق رعاية الأوروبيين للأقليات على أراضيهم بل و حتى السياح العابرين وإعفائهم من الضرائب و منحهم نوع من الحصانة القانونية قد

(١) سقوط الدولة ا لعثمانية، د. عبد اللطيف الحميد، ص٣٤

(٢) فلسفة التاريخ العثماني، محمد جميل، ج٢، ص١٠٠

ساعد على إيجاد منافذ للتغلغل الغربي وبدء نشر الأفكار التي نجحت فيما بعد في صياغة مستقبل المنطقة العربية وتشكيل هويتها الحديثة.

إن ثمة إجماعا على أن أول من بشر برسالة القومية العربية بين العرب هم أبناء الأقليات الدينية، و من التعليلات التي سيقت هو أنهم وجدوا في القومية أداة صالحة ليس فقط للتخلص من السيادة العثمانية بل للخروج كذلك من حدود الدائرة الإسلامية إلى فضاء أكثر رحابة حيث يستطيع المسلمون وغير المسلمين من العرب أن يذيبوا أنفسهم في ولاء شامل[١]. خاصة وأنهم كانوا يعانون من سياسات تمييزية ضدهم، مع أنها ازدادت بعد ظهور القومية، وقبل ذلك كانت هناك فرمانات صدرت بخصوص مساواتهم بالمسلمين و تمتعهم بحقوقهم الكاملة وحرياتهم، ومن ذلك الفرمان الذي عُرِف بميثاق الإصلاح الصادر في شباط ١٨٥٦ حيث قرر السلطان العثماني المساواة الكاملة بين جميع العثمانيين بغض النظر عن ديانتهم، و يضيف الفرمان أيضا: "إعادة المزايا والحصانات التي منحت سابقا إلى جميع الطوائف من المسيحيين و الأديان غير الإسلامية الأخرى"[٢]. و تجدر الإشارة هنا إلى أن رفض تلك القرارات في الدولة العثمانية كان قد جاء من جهات إسلامية وعلماء دين. ويمكن القول إن

(١) القومية العربية من الفجر إلى الظهر، علي حسني نقلا عن مقدمة كتاب حقيقة القومية العربية لمحمد الغزالي، ص ٤، مكتبة نهضة مصر، طبعة ١٩٩٨.

(٢) برنارد لويس، مصدر سابق– ص١٣٥

هذا الرفض شجع على مضيّ الأقليات الشرقية بمشروعها برعاية الغرب. بيد أن تلك الأقليات من جهة أخرى كانت تتمتع بنفوذ اقتصادي واسع داخل الدولة العثمانية، ولهذا فالأمر قد لا يبدو مبررا من زاوية معالجة مشكلات خاصة بهذه الأقليات مع الدولة. إن لم تكن الدعوة إلى القومية العربية تنذر هذه الأقليات بأنها ستكون أكثر ضعفا وتأثيرا وأنها تخوض مغامرة غير معروفة العواقب. لهذا يرى أصحاب نظرية المؤامرة أنه لا مناص من أن يكون نشر الفكرة القومية ذات أهداف بعيدة عن مصالح الأقليات الدينية تلك، ومتعلقة بمصالح الدول الغربية الراعية لها والتي دعمت وحركت النشاط التبشيري والثقافي الذي انطلقت من منتدياته وملتقياته وجمعياته الدعوة إلى القومية العربية وصاغت شعاراتها و عملت على إيجاد الوسائل الكفيلة بنشرها، وفي النهاية أنتجت لنا أحزابا على غرار حزب البعث. لقد ضحى الغرب بالأقليات المسيحية بشكل خاص وغامر بمصيرها لأجل مصالح أهمّ، وهو ما يفعله الغرب اليوم للإجهاز على البقية الباقية من هذه ألأقليات التي جعلها القدر كبش فداء مرتين للعبة المصالح الدولية. وبعيدا عن الاستطراد لنحدد هنا وطبقا لما يراه المعتنقون لفكرة المؤامرة أو نظريتها لنحدد بعض أوجه الشبه بين الحركة القومية ونتائجها و الثورات الأخيرة في المنطقة لنرى أن الفاعل أو المحرك الحقيقة ربما يكون واحدا:

أولا: إن القومية كانت تبدو مناهضة للاستعمار الغربي الذي أراد

أن يمزق الدول و يفتت الوحدة الجغرافية السياسية لها ، ولكن بعد وصول الأحزاب و القادة القوميين إلى السلطة تمزقت هذه الدول أكثر من أي وقت مضى وليس كما يفترض أن تتوحد فيما بينها.. و أقيمت على الأعمّ الأغلب أفضل العلاقات بين الطرفين، لهذا يقال القومية فكرة غربية زرعتها و رعتها الدوائر المخابراتية العالمية لتعطي نتائجها المثمرة للمصالح الغربية ، في الوقت الذي كان أشد العملاء إخلاصا يهتفون بشعارات القومية ومهاجمة الغرب الاستعماري والرأسمالية وإلى آخره.. و اليوم تبدو الحركات الإسلامية التي وصلت الحكم غير مختلفة في شيء من ذلك، فهي الأخرى كانت لعقود مناهضة للغرب بشعارات رنانة وبعد وصولها إلى السلطة تتفتح آفاق رحبة للتعاون و التحالف مع الغرب، ولا أقل أن الغرب يبدو داعما لها فيما خففت هي من خطابها المعادي له وبرزت مقولات جديدة تدفع باتجاه المواجهة بين الطوائف كمقولة (الشيعة أخطر على الإسلام من اليهود والنصارى) التي لم يعد ترديدها حكرا على مواقع تنظيم القاعدة ومناصريه.

ثانيا: خطيت الأحزاب القومية التي وصلت في نهاية المطاف إلى الحكم بدعم شعبي واسع، المؤيدون أكثر من الرافضين أو المتحفظين، وتحظى الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى الحكم حاليا بشعبية مماثلة.

ثالثا: دعمت الحكومات الغربية الأنظمة القومية العربية وطغاتها ،

وفي أكثر من مكان كان الغرب قد تخلى عن حلفائه السابقين، وأما المواجهات وانقلاب الأصدقاء فلا يغير من الواقع شيئا ونظام صدام خير مثال لفهم هذه الحالة التاريخية، ذات الدعم يتكرر اليوم بصورة واضحة. مصحوبا بالتخلي عن بعض أهم الحلفاء كذلك. بل والتضحية بالأقليات المسيحية التي يبدو أنها تواجه فصل وجودها الأخير في الشرق الأوسط.

رابعا: وعدت الأنظمة القومية شعوبها بالديمقراطية و الحريات و انتهى الأمر إلى دساتير و قوانين تصادر أبسط الحقوق، و اليوم يعيد التاريخ نفسه ولو بطريقة أقل حدة مع احتمالات أن ينتهي في نهاية المطاف إلى ما هو أسوأ من السابق حيث قتل الديمقراطية باسم الديمقراطية.

خامسا: بسبب القومية وشعاراتها دخلت المنطقة في سلسلة حروب دامية كالحرب مع إسرائيل و الحرب العراقية –الإيرانية حيث كان العراق حارس البوابة الشرقية للأمة العربية ولولا ذلك لما حظي بدعم لا محدود من قبل الدول العربية. والتوقعات اليوم أن ثورات الربيع الإسلامية قد تنتهي إلى إشعال المنطقة بحروب دامية تحرق الأخضر واليابس. وإذا كانت الفتنة القومية أسهمت في إحداث حرائق هنا وهناك فثمة من يتوقع فتنة من "الثورية الطائفية" الحالية ستنتج حريقا أكثر ضخامة من سابقه.

سادسا: حين أشاعت الدول الغربية فكرة القومية ورعت تشكيل أحزابها لم يكن هدفها النهائي أن يتوحد العرب في دولة كبيرة واسعة

القدرات، يضاف إلى ذلك قول الباحثين من التيارات الإسلامية بأن الهدف كان تدارك الخطر الذي يشكله الإسلام أساسا.. وعموما لم تكن القومية لأجل تحقيق وحدة قومية، الشيء ذاته مع دعم الغرب للقوى الإسلامية الحالية للوصول إلى السلطة، إذ لن يكون ذلك لأجل أن يحكم الإسلام بل كل ما في الأمر أن هذه الحلقة جزء ضروري من مخطط له أهدافه النهائية التي ستتضح فيما بعد، تماما كما اتضحت أهداف القومية العربية..

ولكن ماذا عن التصريحات التي أطلقها مسؤولون أمريكيون كيهلاري كلينتون بعد قتل الدبلوماسيين في بنغازي؟ وهي تصريحات تأسف لنتائج الثورات العربية؟؟

يقال من المؤكد أن هذه التصريحات ليست جزءً من الإنجيل السياسي للإدارة الأمريكية.. إنها لحظة غضب وهناك ملايين الأمريكان ينتظرون أسفا على ما حصل بعد الربيع... فهو تصريح للمواساة..

خلاصة:

إن الاحتمال الأول وهو من الاحتمالات القاسية أن يكون التحول الذي تشهده المنطقة مؤامرة خارجية ستذهب بعيدا في نتائجها و سيكون العراق مهددا سواء بتبعات ما يحدث أو لكونه على أجندة تلك المؤامرة

الدولية والإقليمية، وهو ما سيضع هذا البلد الذي يمر بمرحلة تحول ومخاض سياسي عسير أمام لحظة مصيرية قد تؤدي إلى تفتيته و تقسيمه إلى أجزاء ثلاثة، فهو حاليا أضعف من أن يصمد أو يقاوم زلزلا عنيفا يجتاح المنطقة بسبب ضعفه الواضح و صراعات قواه السياسية و وهن نسيجه الوطني و رغبة الأطراف الإقليمية بإخراجه من المعادلة. إن سقوط نظام الأسد برغم أن هذا النظام كان يوما ما محفزا وفاعلا على إقلاق الساحة العراقية لحسابات خاصة إلا أن سقوطه ومجيء قوى إسلامية متطرفة سيؤدي إلى توتر داخلي في البلاد، وأقل ما يمكن أن يتوقعه الباحث هو أن تتشجع العناصر والمجاميع الإرهابية على القيام بنشاطاتها ضد الحكومة العراقية وتوجيه كل عنفها الهمجي باتجاه الشيعة بغية دفعهم لردود فعل تشعل الوضع الأمني مجددا. و يمكن حصر تبعات سقوط النظام السوري ونتائجه على العراق بالآتي:

أولا: زيادة حدة التوترات الطائفية وميل متزايد نحو العنف، حيث ستنتقل المجموعات المسلحة وقيادات تنظيم القاعدة الناشطة في سوريا إلى العراق لاستكمال ما تراه مهمة مقدسة.

ثانيا: سيسهم تردي الوضع الأمني و توتر العلاقة بين الأحزاب السياسية ومحافظات المنطقة الغربية من جانب والحكومة من جانب آخر في طرح خيارات على رأسها الفدرالية، وفي ظل متغيرات ما بعد سقوط الأسد فإن هذا الطرح سيكون مرفوضا بشدة من قبل الحكومة

العراقية، بناءً على مخاوف حقيقية من أن إستراتيجيا طائفية يجري العمل على تنفيذها لتنتهي بسلب مكتسبات تحققت بتضحيات جسيمة للشعب العراقي بعد ٢٠٠٣.

ثالثا: قد يفلح دعاة الفدرالية في إنشائها بطريقة وبأخرى، ومعه فثمة احتمالات لفتح الباب على صراع مرير بين المكونات ونشوب حرب أهلية لا تنتهي ربما حتى بعد التقسيم الفعلي للبلد.

السيناريو الثاني.. الحلقة المفرغة

إن الاحتمال الأول يبلغ نهايته القصوى كما مر بتقسيم البلاد وبداهة يعني ذلك انهيار العملية السياسية، و هذا الأمر مرتبط بشكل كبير بانعكاسات الوضع الإقليمي و السوري على وجه التحديد، حيث تتداعى الأحداث بدءا من انفلات أمني غير مسبوق إلى ما يخلفه ذلك على الأوضاع السياسية إلى تدخلات الأطراف الخارجية أو اندلاع حرب في المنطقة، وانتهاءً بتطبيق مشروع التقسيم الكونفدرالي على أساس طائفي وعنصري كآلية حلّ بحسب ما كان مقترحا من قبل جو بايدن[1]. إلا أن

(١) نقلت صحيفة الشرق السعودية بتاريخ ١٨ أيلول\٢٠١٢ في عددها رقم ٢٨٩ عن مصادر عراقية أن مستشار الأمن القومي في مكتب نائب الرئيس الأمريكي قد ذكّر عضو ائتلاف دولة القانون صادق الركابي خلال مكالمة هاتفية أن خطة تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات ما زالت مطروحة على طاولة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن.

الوضع السوري نفسه بات مفتوحا على احتمالات عدة، ولعل من أبرزها عدا إسقاط النظام هو استمرار الخيار المسلح حتى ولو تمكّن الجيش النظامي من استعادة السيطرة على المدن التي تقع اليوم في قبضة المسلحين فإن حرب استنزاف طويلة الأمد ستستمر إلى عدة سنوات، و لن تجدي الحلول السياسية التي قد يشهدها العام المقبل ٢٠١٣ إلى نتائج حاسمة، إن هذا يلبي طموحات دولية تريد إخراج سورية من المعادلة الإقليمية وإلهائها بأزمة داخلية مزمنة، وبالتالي فالساحة السورية ستبقى مضطربة وتظلّ عناصر القاعدة مشغولة بها، وهنا تكون الانعكاسات المخيفة على العراق أقل وطأة، بيد أن هناك من يرى أن الإطاحة بالأسد لن تؤدي بالضرورة إلى كل تلك النتائج والعواقب التي يتخوّف منها الساسة والحكومة العراقية. على انه تبقى فرص احتواء الحكام الجدد وإمكانية جبّ مخلفات المرحلة السابقة فرصا ممكنة وليست مستحيلة. بل إن أغلب المتحمسين لتغيير النظام السوري يؤيدون هذه القراءة التي تتلخص بالقول إن انعكاسات التغيير في سورية ليست بتلك الضخامة التي يتصورها الكثير من العراقيين، ولا تعتبر تصريحات قادة في الجيش الحر تصريحات معولا عليها في قراءة الموقف السوري مستقبلا، فالوضع في المعارضة غير الوضع في السلطة. وسورية بحاجة إلى دعم كل دول الجوار لعملية الانتقال وبناء النظام السياسي الجديد كما هي بحاجة إلى إعادة إعمارها الذي سيكلف مليارات الدولارات و للعراق أن يلعب دورا هاما

على هذا الصعيد. وبموجب هذه القراءة فإن ما يهدد العراق تكمن أسبابه في الداخل العراقي ذاته، و هنا يأتي السيناريو الثاني وهو بقاء الوضع مراوحا على عتبته الحالية وبقاء الأمن على استقراره النسبي، مع احتمالات تصعيد دامية بين فترة وأخرى، بيد أننا سنشهد بروزا لاشتداد الصراع السياسي ضمن قواعد اللعبة الجارية، و بقاء حالة العجز المزمن عن الوصول إلى حلول جذرية لكمّ الأزمات التي تعصف بعلاقات القوى والتيارات المتباينة في أجنداتها و توجهاتها و قراءتها وقناعاتها حول الطريقة المثلى في بناء وإدارة الدولة. إن الوضع الأمني الذي ستسهم في زيادة توتره تلك الصراعات متفاعلةً مع انعكاسات الوضع الإقليمي لن يصل إلى درجة الانهيار الكامل أو العودة إلى المربع الأول. لكن ما يدفعه المواطنون العاديون سيبقى فادحا و سيستمر القلق و الخوف ملازما لحياتهم، مع ضياع بوصلة مستقبل البلاد وغموض مصيرها. تستمد هذه الحال القلقة والهشة استمراريتها من عاملين، الأول: الحلول المؤقتة من خلال الصفقات السياسية التي تصب لخدمة مصالح الأحزاب والائتلافات الكبيرة، قد تأخذ بعض تلك الحلول أشكالا مختلفة تنبئ ظاهريا بأبعاد إستراتيجية ذات عمق معقول ولكنها في واقع الأمر لن تكون حلولا أصيلة وحاسمة، بل محض مناورات لتجاوز لحظة اضطرار معينة تتيح بقاء معادلات النفوذ مع قدر من التعديل للحصص والغنائم تحت ستار الشراكة الوطنية و صناعة القرار السياسي والأمني بطريقة متوازنة بين المكونات. العامل

الثاني: بقاء الركود على الساحة الجماهيرية، وانعدام خيارات التغيير و الاستسلام لفرضيات الواقع الراهن. فالبدائل تبدو معدومة تماما وغير متوفرة ضمن الإطار العام الذي يتحرك من خلاله الشارع. أما الحديث عن ظهور قوى سياسية مؤثرة جديدة على الساحة فهو يكاد يكون أمرا في عداد المستحيلات. ثمة احتمال لظهور تحالف من القوى الحالية نفسها يحاول الاقتراب من تمثّل القاسم الوطني أو المشترك السياسي العابر للطوائف، ولكن هذا الائتلاف سيكون في جوهره مجرد زورق انتخابي قد يجمع بين طرف ذي قوة يريد الحفاظ عليها ويطمح إلى زيادتها و آخر أضعف من البقاء على قيد الحضور البرلماني، فتكون اللعبة التخادمية أكثر الألاعيب تفضيلا للطرفين، ومن المستبعد أن يمتلك مثل هذا التحالف برنامجا وطنيا حقيقيا يتجاوز الشعار إلى التطبيق. ومع هذا السيناريو فإن العراق لن يخطو أية خطوة هامة في طريق البناء والتنمية و استثمار ثروات البلاد في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة والمواطن، و معه يستمر الفساد ومظاهر الفشل الحالية و عرقلة المشاريع من هذا الطرف أو ذاك.. وقد يزيد ذلك حين يكون البرلمان المقبل موزعا بين قوى أكثر تقاربا في حصتها التمثيلية مما عليه الآن، ليكون النزاع السياسي بين الأحزاب على أشده. وحتى في حال ظهور تحالفات أكثر تجانسا بين كياناتها فإن من غير المحتمل هنا أن لا يتعمق الشرخ الطائفي والقومي و صعوبة التوصل إلى حل الملفات المعقدة التي أتُبعت معها إلى حد اللحظة

سياسة التأجيل برغم بعض المحاولات في تحريكها لأغراض سياسية ولكن بعيدا عن حسمها. غير أن استمرار السياقات الحالية لا يعني جمود كل الجبهات داخليا وخارجيا، فعلى الأرجح أن التدخلات الإقليمية ستكون أكثر وأشدّ وضوحا وتأثيرا في تقرير مسارات المشهد السياسي. وأن الاحتكاكات داخل البيت الواحد ستنتج حرائق صغيرة هنا وهناك قد تؤسس مع الوقت لواقع جديد من الصراع الداخلي. كذلك فإن الشكوك ستحضر أكثر من أي وقت مضى حول حقيقة تقدم بناء التجربة الديمقراطية في العراق، فقوى الإسلام السياسي التي تمتلك اليوم مقاليد السلطة ستُواجَه عاجلا أم آجلا بصوت علماني وليبرالي بعيد عن الإطار التقليدي الذي يرميه مباشرة في أحضان قائمة سياسية كالقائمة العراقية تسهّل من عملية وصمه بموبقات ما قبل التغيير أو ربطه بالقوى المناهضة للديمقراطية وعمليتها السياسية. ولئن بدا من الصعوبة اليوم أن يحظى هذا التيار العلماني بشعبية في الشارع العراقي الميّال إلى التدين فإن هذا الواقع قد يولد حالة إغراء سلطوية لممارسة المزيد من السياسات التي لا تنسجم مع الدستور وحقوق الإنسان.

الصراع على هوية الدولة

أهم ما يديم حالة الصراع بين القوى السياسية ويسهم في بقاء حالة عدم الاستقرار هو إشكاليات التعايش بين المكونات الاثنية والمذهبية

سياسيا ، وبكلمة أكثر تعبيرا هو الشراكة في صناعة القرار، وكيفية التوفيق بين الديمقراطية التي تعطي الأغلبية فرصة واسعة للسيطرة والحكم و بين عدم تهميش الأقليات سواءً من منظور خارجي موضوعي أو من منظور الأقليات نفسها. لقد أفرزت التجربة صيغتين محددتين لأجل خلق توازن بين حق الأغلبية وحق الأقلية، الأولى عبر الشراكة الوطنية، وهي المفردة المحسّنة في الخطاب السياسي للمحاصصة.. ونستطيع الجزم بأن هذه الصيغة من التوافق الهشّ قد فشلت فشلا ذريعا ، فهي لم تُعرّف أساسا كمفهوم سياسي يجري الاتفاق عليه، وثانيا أثبتت مصاديقها وتطبيقاتها العملية أنها لن تكون بحال من الأحوال صيغة دائمة للحل تنزع فتيل الأزمات بل هي صيغة لتوليد وتفريخ هذه الأزمات، ذلك أن الأطراف المشاركة في السلطة تسعى على الدوام لإحراز مكاسب أكثر مما لديها في كل مرحلة طالما ثمة عجز عن الاتفاق وفقدان الثقة و ارتهان قرارات الداخل بأهواء الخارج، وهذه الصيغة جعلت جميع الأطراف ترى نفسها على قدم المساواة مع غيرها ، وبالتالي فهي مستمرة حاضرا ومستقبلا في إعطاء نفسها حق أن تزيد من حصتها ، وبلا شك فإن كل تحاصص تصحبه فرص وافرة للصراع والخلاف. أما الصيغة الثانية فهي الأغلبية السياسية التي تستند إلى أغلبية برلمانية تجمع في طياتها تمثيلا للمكونات الثلاثة في البلاد بغض النظر عن التمثيل الكتلوي لها ، وتبقي الآخرين يتمتعون بحق المعارضة ، و بهذا يمكن الحصول على حكومة قوية

متجانسة ومعارضة فاعلة ترصد أداء العمل الحكومي وتقوّم سياقاته. تُطرح هذه الصيغة منذ وقت، وقد هدد المالكي باللجوء إليها ردا على مواقف شركائه الآخرين المعرقلة برأيه لمسعاه في إدارة شؤون الدولة ومؤسسات الحكم، وقد خطي بزخم داعم جاء من المجلس الأعلى على غير المتوقع الذي طالما كان منظِّرا لمبدأ الشراكة، ليكون أول حزب في التحالف الوطني يقف إلى جانب المالكي في مسعى تشكيل حكومة أغلبية من هذا النوع[1]. وقد لوحظ أن الإعلام السعودي صعّد من لهجته المعادية ضد الأحزاب التي دعمت فكرة الأغلبية وليس الحكومة فقط، في دليل واضح على أن أطرافا إقليمية عدة تحاول جعل العراق لبنان ثانية وأن الطريقة التي تخدمها هي توافق طائفي يكاد يفرغ الديمقراطية من محتواها و يجعل السمة الغالبة على المشهد السياسي العراقي هي الفوضى المدمرة. هذا مع أن الدستور العراقي الدائم هو دستور أغلبية سياسية كما يتضح من مواده المتعلقة بتشكيل الحكومة.. لذا فإن التوافق ما هو إلا

(١) موقف عمار الحكيم جاء في الملتقى الثقافي بتاريخ ١٠\١٠\٢٠١٢ وما يلفت الانتباه أنه بعد هذا الموقف الذي فاجأ العديدين لاسيما أن الحكيم هو أبرز شخصية سياسية دافعت عن الشراكة ودعت إلى ما أسماه الطاولة المستديرة بعد هذا ببضعة أيام جاء الرد السعودي باتهام عمار الحكيم بوقوفه وراء إرسال صهريج من الأسلحة إلى داخل السعودية كما نشرته صحيفة عكاظ الرسمية التي قالت: (وإن من يقف خلف تسريب هذه الأسلحة إلى المملكة هو عمار الحكيم الزعيم الشيعي العراقي الموالي لإيران والمؤتمر والمتآمر بأمر قادتها)- عكاظ السعودية، عدد ٤١٤٢.

صيغة استثنائية طارئة كما يفترض جاءت لمعالجة حجم التصدّع ورأب الشرخ الذي أصاب اللحمة الوطنية. وهي صيغة وفّرت للمكونين العرب السنة والأكراد حجما وامتيازات مساوية تقريبا للأغلبية الشيعية، و لكنها أضرت كثيرا بالأحزاب الممثلة للشيعة نتيجة عرقلة عمل الحكومة التي يقودونها، وإن رأى البعض أنها ربما كانت تصب في مصلحة هذه الأحزاب لمنحها غطاء يستر فشلها في بناء الدولة وإدارة مؤسساتها بخلاف ما لو كانت تتفرد بتشكيل الحكومة أو شكلتها مع حلفاء غير مشاكسين.

إن الأغلبية البرلمانية على أية حال هي الصيغة المعمول بها في الأنظمة البرلمانية في العالم، حيث توفر استقرارا أكبر بكثير من الصيغة التوافقية المحضة ولكنها في ظروف العراق تبدو مغامرة غير محمودة العواقب. فمفهوم الأغلبية والأقلية في الدول المتقدمة بتجاربها الديمقراطية والسياسية مختلف عما عليه في العراق، فهي هناك لا تعتبر أكثر من أغلبية وأقلية سياسية وليست لها علاقة بتوصيفات طائفية وعنصرية، بمعنى أن الأغلبية والأقلية هو تصنيف سياسي من خلال الانتماء والعضوية في حزب أو ما شابه يمارس السياسة و ليس عبر الانتماء إلى الطائفة والقومية وغيرها. والحقيقة أن الصراع السياسي في البلاد مبني على أساس قومي وطائفي بين (الشيعة- السنة ـ الأكراد) وهو ينتج خصومة متزايدة حول بناء الدولة المتعثر وهويتها التي يراد لها أن تكون عليها نظرا

إلى أن العرب السنة تمثلهم اليوم قائمة علمانية وقد تخلوا إلى حد كبير عن الأحزاب الدينية التي دأبت على تمثيلهم من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠.

ينص الدستور العراقي على أن العراق دولة اتحادية نظام الحكم فيها جمهوري برلماني ديمقراطي، ويلزم الدستور الدائم في مادته الثانية بأمرين، الأول: **لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام، والثاني: لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع مبادئ الديمقراطية**[1]. وقد أشر البعض إلى أن هذين الأمرين يبدوان منطويين على نوع من التناقض، وهذا الرأي يبتني على أساس القول إن التشريعات الإسلامية الثابتة، أي المتفق عليها بين أغلبية المذاهب، تحدّد وتضيّق من مساحة الحريات التي تمارسها الجماعات والأفراد ضمن إطار الديمقراطية بمعاييرها العالمية السائدة اليوم. ثمة جدل بدأ يتسع سواء في الأروقة السياسية أو الإعلامية والثقافية حول ما يلوح من معركة سياسية بين جبهتين أخذتا تتجهان إلى مزيد من المكاشفة الساخنة، أقوالا و ممارساتٍ، حول قضية هوية الدولة، وهذا الصراع بين الجبهتين الإسلامية والعلمانية يتوقع له أن يزداد بمرور الوقت ولكن لا يعني نسفه لشكل وطبيعة سابقة من الصراع القائم على أساس طائفي واضح بل هو امتداد له، وهو صراع يديره الإسلاميون من جهة والقوى التي تشكلت في النهاية منها القائمة

(١) الدستور العراقي– المبادئ الأساسية، المادة (٢)

العراقية التي برغم محاولات حثيثة في سبيل إبعاد كونها ممثلة لمكون بعينه بيد أنها فشلت في إقناع الجمهور بذلك، وبقي تشديدها على هويتها وبرنامجها الوطني غير منتج على الواقع، فلم ينظر إليها سوى أنها قائمة علمانية ولكن من الصعوبة القول إنها نجحت في إثبات أنها قائمة وطنية تتسامى على التمثيل الضيق لمكون واحد فقط، وهو ما أفرزته حيثيات الانتخابات والأماكن التي صوتت لصالحها وطبيعة المواقف والسياسات التي انتهجتها وسارت عليها القيادات البارزة فيها. على أن علمانية القائمة العراقية لم تكن تعبيرا صميما وجوهريا عن الطيف الليبرالي العراقي بل هي ناتج تحوّلات الساحة السياسية السنية كما يرصده المراقبون بعد أن انتهى الدور الديني على هذه الساحة[1]. فانتقلت الشخصيات التي تحظى بشعبية في المدن الغربية والوسطى من قيادتها وانتمائها إلى أحزاب دينية إلى تشكيل حركات وأحزاب علمانية و ليبرالية. ولهذا السبب فإن الصراع الإسلامي – العلماني هو في واقعه سيكون امتدادا للصراع الطائفي السياسي، و معه تكون الجبهة الإسلامية متمثلة في الحقيقة بالأحزاب الإسلامية الشيعية لا غير.

إن الحرب السياسية الطاحنة التي استخدمت فيها كل صنوف

(١) القائمة العراقية تحت الضوء، محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، إصدارات مركز العراق للدراسات، ص ٥٣.

الأسلحة المشروعة وغير المشروعة إنما تحرّكها مخاوف متبادلة بين الأطراف المتنازعة على طبيعة و صورة ومستقبل بناء الدولة ومؤسساتها، فالقوى العلمانية التي أخذت تصعّد نشاطاتها وتتسق صفوفها بصفة واضحة ما انفكت تعبر عن خشيتها من عودة الدكتاتورية وتقويض المكتسب الديمقراطي وتجاوز الدستور، في الواقع أن الصراع الدائر بينها و رئيس الوزراء المالكي هو في جزء كبير منه يتمحور حول فرضية أن الأخير يعمل على ترسيخ ما هو أقرب إلى طابع الحكم الإسلامي في البلاد ويمضي متفردا بمشروعه هذا، ولئن كان الخطاب السياسي للقائمة العراقية لا يميل إلى المباشرة في هذا الموضوع لأسباب واضحة فنراه يركز على جانب النزعة التفردية في الحكم من قبل المالكي، والخوف من الاستمرار في جمع السلطات وحتى المؤسسات والهيئات المستقلة في يده وبالتالي إعادة إنتاج الدكتاتورية تحت غطاء ديمقراطي. إلا أن تصريحات العديد من قادتها ما برحت تردد اتهاما تقليديا للمالكي بالطائفية[1]، وأن هذه الطائفية بكل تأكيد تتعارض مع

(١) من اللافت أن رئيس تحالف الوسط عبد الكريم السامرائي – الذي عرف لسنوات بتصريحاته المعتدلة نوعا ما– انه بعد ائتلافه مع القائمة العراقية صرح لصحيفة صدى البلد أثناء زيارته للقاهرة بأنه يدعو مصر والسعودية للوقوف بوجه الهيمنة الشيعية، وقال: نحن نريد معالجة هذه الهيمنة بحيث نستطيع تجاوز هذه المرحلة فالشيعة هم الذي يحكمون العراق ويتعاونون مع إيران على حد قوله. (صحيفة صدى البلد المصرية، بتاريخ ١٠\٩\٢٠١٢). وهذا الموقف معروف عن قادة القائمة العراقية.

ونُظِرَ إلى هذا التصريح كما لغيره مما يصدر بين حين وآخر من قيادات سنية بارزة بأنه يكشف عن قوة المحرِّك الطائفي و العقلية الطائفية التي يفكر بها الساسة العراقيون.

مشروع بناء الدولة، فما يجري بحسب صحيفة الرياض السعودية هو استعادة حكم صدام حسين بأدوات طائفية، أي التقوِّي بإيران أمام الفصائل التي لا تتفق أو تتماشى مع تيار الدولة[1]، والحقيقة أن هذا الادعاء طالما تردد في تصريحات سياسية و ضخّته وسائل الإعلام العربية منذ التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ وحتى في عهد رئاسة أياد علاوي بعد حل مجلس الحكم. واستمر ذات الاتهام يتردد بصورة أكبر في عهد إبراهيم الجعفري ما يصعب معه الاقتناع بأن القضية تتعلق بشخصية المالكي وتهم الاستفراد أو النزوع إلى تأسيس دكتاتورية يحكم فيها الحزب الواحد. فعلى الأرجح أن اتهام قوى الإسلام السياسي الشيعية بالانحياز إلى إيران و تنفيذ أجندة تصب في خدمة مصالحها بغض النظر عن مصالح البلاد وبناء مشروع الدولة سيبقى اتهاما يتردد سواءً بوجود المالكي أو غيابه فيما لو بقي المنصب التنفيذي الأعلى في العراق بيد هذه القوى. وهو ما يجبر هذه القوى أساسا على الجنوح إلى سياسة التوافق والترضية التي لا يمكن أن تكون إستراتيجية معقولة ولا فعالة في بناء الدولة على أسس ثابتة ومستقرة، فالمصالح أبدا ستظل متنافرة ومتعارضة تتقاطع حينا وتختلف أحيانا عديدة، وبالتالي ستكون السياسة الحاكمة هي سياسة الصفقات بفعل ضعف النظام البرلماني في مقاومة هذا النوع من السياسات التي تفرض نفسها كحلول لسلسة لا نهائية من المشكلات المزمنة والطارئة.

---

(١) الرياض السعودية، عدد ١٦١٥٠

معلوم أن الدولة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ كانت دولة قومية متمذهبة تحتكر السلطة فأدت إلى نشوء صراع القوميات والطوائف، وبالتالي خلفت صراع الشرعية والمشروعية، ونتيجة كونها دولة مستبدة ودخلت في مغامرات عابثة خلفت اختلافا آخر بين العراقيين حولها وحول سياساتها ومصالحها[1] وهذا الوضع يوضح إلى أي مدى يعاني العراق من انقسام بين قواه السياسية والمجتمعية حول النموذج الذي يجري بناؤه للدولة العراقية الجديدة كما كان الاختلاف حولها قبل سقوط نظام البعث.

نخلص من كل ذلك إلى أن الخلاف أعمق مما يبدو ظاهرا أو مما يحاول البعض اختزاله في جملة من الظواهر والأزمات التي اتخذت ظاهريا في بعض الأحيان طابعا شخصيا، كالذي بين المالكي وعلاوي، أو بين المالكي وبرزاني. فالأمر يتعلق في جوهره بدولة تختلف القوى السياسية الكبرى في البلاد على صورتها لأسباب تتصل بإشكاليات مزمنة في العراق منذ نشوء دولته الحديثة عام ١٩٢١م وسياسة التمذهب والطائفية والتهميش التي كانت نهجا ثابتا للحكومات التي حكمت منذ ذلك التاريخ وحتى سقوط البعث العراقي.

البحث عن سبيل للخروج من هذا المأزق العصيّ مهمة شاقة و لا أحد بوسعه طرح أية حلول أو صيغ للمعالجة ويتوقع أنها قابلة للتطبيق،

---

(١) العراق صراع في الدولة وعلى الدولة، مقال لحسين درويش، ١٦\٥\٢٠١٢

ذلك أن المسألة مناطة بإرادات سياسية تبدو أنها تزداد قوة ورغبة في استمرار صراعها ولكن من دون الوصول إلى نتائج حاسمة من أي نوع ما لم تلبّ رغبة جميع الأطراف وهو أمر غير ممكن بالطبع ما دامت الوسيلة ليست محط اتفاق، وأنها لا بد أن تنتج رابحا وخاسرا، وهذا أمر شديد التعلق بالثقافة السياسية العراقية. يزيد الأمر سوءاً هو التأثيرات الخارجية، وما دام بحثنا يتركز حول تأثير التحولات الإقليمية على مستقبل العراق فنعود هنا لنؤكد على أن سيناريو المراوحة هذا وبقاء العراق أسيرا لمرحلة تأسيس طويلة لتجربته السياسية و بناء مؤسساتها سيناريو تصر وتخطط له بعض دول الإقليم لإبقاء العراق ضعيفا مأزوما ومنشغلا بصراعاته الداخلية، وغير قادر على تحقيق نهضة تنموية وبناء اقتصاد قوي والعودة إلى أسواق النفط العالمية ورفع صادراته بشكل يتناسب و المخزون النفطي الهائل الذي يمتلكه.

إن مثل هذا السيناريو لا يتحقق إلا عبر سبيلين الأول إدامة العنف واستنزاف مقدرات البلاد في مواصلة السعي لتأمين أمن المؤسسات الحكومية والمواطنين من هجمات المجاميع الإرهابية، في منتصف تشرين الأول ٢٠١٢ نقلت صحيفة وَلد تريبيون الأمريكية عن مسؤولين في أجهزة الاستخبارات الأمريكية تحذيرهم من زيادة دراماتيكية في عدد عناصر تنظيم القاعدة في العراق خلال العام الماضي، وقالوا إن القاعدة شبكة نمى عدد عناصرها من ٨٠٠ إلى ما يقرب من ٣٠٠٠

عنصر في عام ٢٠١٢. وأضافوا بحسب الصحفية أن القاعدة أنشأت ما لا يقل عن خمس معسكرات تدريب في صحراء الأنبار، وأن هذا التنظيم يتلقى أموالا من شيوخ الخليج وخاصة من المملكة العربية السعودية[١].

وأما السبيل الثاني فهو إدامة عنف آخر ولكنه عنف سياسي، ويتم ذلك عبر توجيهات تتلقاها القوى السياسية المرتبطة بالخارج. ويسهل على المراقب رصد التناغم الفريد بين التصريحات السعودية الرسمية والخطاب الإعلامي من جهة وزيادة حدة المواقف من بعض الأطراف الداخلية ضد حكومة المالكي من جهة أخرى. وأن تدخل المملكة العربية السعودية لم يكن يوما إلا باتجاه تأزيم الوضع العراقي العام، فبرغم الارتباطات الوثيقة بين السعودية والقوى المنضوية في ائتلاف العراقية إلا أنه لم يحدث مرة واحدة أن عملت باستخدام نفوذها على أولئك الساسة لأجل التوصل إلى حلول عراقية داخلية للأزمة السياسية ولم يصدر أي تشجيع منها لحوار بين الفرقاء، ما حدث ويحدث هو العكس من ذلك تماما وهو الدفع باتجاه تأجيج الأوضاع و شن الهجمات الإعلامية لعزل الحكومة العراقية عربيا وتشويه صورتها بشتى الوسائل وسط استمرار مقاطعة السعودية للعراق سياسيا.. ولا أحسب أن في كل هذا ما يمكن أن يختلف عليه اثنان، فثمة حقائق واضحة وجلية تؤكد مدى خبث الدور الذي تقوم به

(١) الموقع الالكتروني لصحيفة*world tribune*، بتاريخ ١٤\١٠\٢٠١٢

المملكة السعودية في العراق. وفي ظل تطورات الأزمة السورية زادت السعودية من عدائها للحكومة العراقية ومارست ضغوطا مختلفة لتغيير مواقفها الأقرب إلى الحياد إزاء سورية. رغم أن كل المؤشرات تدل على أن السعودية تحاول رسم خطة إستراتيجية تربط من خلالها مصير العراق بما ستؤول إليه الأحداث في سوريا.

إن النهاية القصوى لإبقاء البلاد أسيرة أزمات مستمرة تتوالد على الدوام وعجز القوى السياسية عن إيجاد حلول حقيقية و واقعية لكمّ من المشكلات والملفات المعقدة ستكون بلا شك إبقاء العراق ضعيفا متهالك القوى لسنوات طويلة قادمة وسيبقى تقييم أداء الحكومة تقييما متدنيا، وسنجد أن الحلول دائما ما تكون حلولا مؤقتة لأزمات طارئة فيما تظلّ الأزمات الحقيقية عميقة الجذور قائمة في الواقع السياسي بلا حلول حاسمة. فالعلاقة بين الحكومة المركزية و القائمة العراقية أو من يخلفها و المحافظات الغربية ستبقى علاقة متوترة، ومعها تبقى ثمة قوى إرهابية تجد فرصتها للقيام بزعزعة الأمن وإشغال الحكومة وتبديد جهودها، وقد يؤدي جمود الأوضاع، لصعوبة إقناع القوى السنية بحدود نفوذها الحكومي و امتيازاتها التي من الصعب أن تزيد عما عليه الآن، إلى زيادة اعتماد قوى سياسية وشخصيات على تلك المجاميع الإرهابية، واستخدام العنف كخيار في الصراع السياسي عبر التفجيرات التي تستهدف المدنيين و عمليات الاغتيال المبرمجة لتصفية مسؤولين كبار في

الدولة خاصة في مؤسساتها الأمنية وهو يجري منذ أكثر عامين ونصف. ولعل حادثة بحجم تهريب سجناء في سجن تكريت والكثير منهم قادة خطرون في تنظيم القاعدة بمساعدة قيل أنها جاءت من شخصيات سياسية معروفة يعدّ دليلا كاشفا عن أن عرقلة السيطرة الحكومية على الأمن هو خيار في الصراع السياسي الجاري، وقد يزداد التعويل عليه مستقبلا ما لم تفلح حكومة المالكي في ابتكار وسائل وخطط أمنية فاعلة وجديدة وتعالج ما يبدو واضحا للعيان من خروقات في جسد المؤسسة الأمنية والعسكرية.

أما العلاقة مع الأكراد فهي الأخرى أكثر توترا خلال الفترة الماضية و يرجح أن يستمر ذلك بوتيرة متصاعدة. فالأكراد يعيشون في إقليم شبه مستقل ولا يرتبطون مع المركز بعلاقة فدرالية كما يرددون وكما ينص عليه الدستور، لأن العلاقة الفدرالية الاتحادية تكون فيها ملفات كالأمن القومي والداخلي والثروات الوطنية والعلاقات الخارجية من اختصاص الحكومة المركزية وخاضعة لرقابتها. في حين أن الحكومة العراقية لا تملك أية سلطة على الأمن الداخلي ولا حدود الإقليم وأمنها، كما لا تستطيع منع الأكراد من تحديد طبيعة علاقاتهم الخارجية أو توجيهها باتجاه معين يتماشى و سياساتها الخارجية. فالعلاقة إذن هي علاقة كونفدرالية، فالكونفدرالية هي شكل من التنظيم الاتحادي بين دول تعهد بممارسة بعض صلاحياتها إلى سلطة مركزية

مشتركة مع بقائها على حكوماتها المميزة. وتتألف السلطة المركزية أساسا من هيئة تنسيق ملزمة باتخاذ قراراتها كافة أو معظمها على الأقل بإجماع الدول الأعضاء في الكونفدرالية، وذلك بخلاف ما يحصل في الفدرالية حيث تتخذ القرارات بأكثرية الأصوات فقط[1]. ولو تأملنا في واقع العلاقة بين الأكراد و المركز لوجدناها لا تخرج عن هذا الإطار. ولهذا فالأمر الحاصل فعليا هو أن الأكراد يجمعون بين ما يوفره من مكاسب وامتيازات النظامان الفدرالي والكونفدرالي معاً، وبالتالي فهم يتمتعون إلى حد ليس قليلا بامتياز دولة غير معلنة رسميا و امتياز مشاركة سياسية و إعالة اقتصادية من المركز تحت عنوان الفدرالية.

إن ملفات معقدة ستظلّ عالقة وتشكل مصدر صراع مستحكم يُستبعد أن يُحَلّ في المستقبل القريب بين الإقليم والمركز لاسيما حول عائدية المناطق المتنازع عليها و الثروات النفطية، وستبقى السياسة الكردية على طابعها الانتهازي الحالي، مغتنمة فرص الضغط السياسي لأجل الحصول على المزيد من المكاسب لتعزيز بنية الدولة المستقلة القادرة على إعلان نفسها في الوقت المناسب. ويمنح الخلاف بين العراقية والتحالف الوطني الأكراد فرصة وافية لتعزيز مكاسبهم و ترسيخ قدرتهم على الضغط، فيما تأتي تطورات الوضع السوري لتلعب بدورها

(١) الموسوعة السياسية، عبد الوهاب الكيالي، ج٥، ص٢٨٥

كعامل إضافي في توتير علاقات المركز بالإقليم، إن هذا العامل من التوتر الجديد تجلّى في شهر آب ٢٠١٢ وكادت الأمور أن تصل إلى معارك بين قوات البيشمركة و الجيش العراقي قرب الموصل بعد أن رفض الأكراد الانسحاب من الحدود السورية، ولم تحسم الأمور إلا عبر اتفاق برعاية أمريكية قضى ببقاء قوات الطرفين كل في منطقة انتشاره إلى حين انتهاء الأوضاع المتوترة في سورية[1]. إن موقف الأكراد والحكومة العراقية من الأزمة السورية موقف ليس متطابقا إن لم نقل بدت طريقة تعامل الجانبين معها على قدر من التناقض، فالحكومة المركزية اتخذت موقفا واضحا في عدم دعم أي من الطرفين وبشكل خاص المعارضة المسلحة، في حين قدّم الأكراد لها مثل هذا الدعم لاسيما للأكراد السوريين. وإذا ما كانت الحكومة العراقية تخشى من تبعات سقوط بشار الأسد ومجيء نظام يتحكم به المتطرفون بما يشكل تحديا كبيرا على الوضع الأمني العراقي فإن الأكراد لا تنتابهم الخشية من ذلك كون إقليمهم يتمتع بدرجة استقرار عالية أمنيا، كما أن أكراد العراق سيرحبون بحصول نظرائهم في سورية على حكم ذاتي، وهو أمر بات شبه محتوم مهما كانت نتيجة الصراع المسلح بين النظام في دمشق ومعارضيه المدعومين من الخارج. إن ظهور إقليم كردي آخر في

(١) جريدة الزمان، عدد ٤٢٧١.

منطقة انتشار الأكراد في الشرق الأوسط سيعزز بلا شك من أحلام الأمة الكردية في إقامة دولة قوية خاصة بهم، ولكن يعرف الساسة الأكراد في شمال العراق أن مثل هذا الأمر سيزعج أنقرة التي تخشى من مطالب مماثلة لأكرادها الذين يخوضون منذ الثمانينات حربا شرسة جنوب شرق تركيا. وبدت تصريحات وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو بعد صيف سوري ساخن على الحدود التركية معبرة عن حجم الارتباك التركي والتخوف من أن تتوسع مساحة المناورة العسكرية لحزب العمال، وإن أعطت تلك التصريحات موافقة على حكم ذاتي لأكراد سورية، حيث قال أوغلو: " نحن لسنا ضد أكراد سوريا، ما لا نريده هو التهديد الإرهابي. أولا يجب أن تكون هناك انتخابات، تشمل الأكراد والعرب والتركمان. وبعد التوصل إلى توافق، يمكن اتخاذ قرار حول منح حكم ذاتي"[1]. وعلى أية حال كانت بوادر انعكاس التطورات في سورية على علاقة المركز والإقليم هو التوتر العسكري على الحدود حين حاول المالكي منع الأكراد من تدريب عناصر مسلحة وإرسالها إلى هناك.

(١) جريدة السفير اللبنانية، بتاريخ ١٠\٨\٢٠١٢

الخلاصة:

السيناريو الثاني هو سيناريو المراوحة والدوران في حلقة مفرغة، حيث تبقى الأزمات العميقة عصية على الحل وسط عجز القوى السياسية عن اجتراح آليات جديدة لمعالجة الأزمات الناشبة بينها. وهذا السيناريو متوقع في حال كانت انعكاسات الأزمة السورية قابلة للسيطرة أو أقل مما يُتَخوّف منه، أو نجاح النظام السوري في إخماد المعارضة. إن الصراع السياسي لن يهدأ بين الفرقاء وسيستمر معه الجدل حول بناء الدولة وشكلها النهائي. وفي ظروف عدم الاستقرار هذه لا يتوقع أن يحقق العراق قفزات مهمة على صعيد التنمية والبناء و إعمار البلاد وتوفير الرفاهية للموطنين، إن ضعف العراق واستمرار انشغاله بأزماته الداخلية يبدو مطلبا لبعض الدول الإقليمية التي تنظر إليه ولحكومته كحليف لإيران ولا ترغب بأن يحتل مكانة فاعلة ودور مهم في المنطقة فضلا عن الحسابات الاقتصادية التي تتعلق بإمكانية نهوضه كواحد من عمالقة الأوبك بالنظر إلى الاحتياطات النفطية الضخمة لديه. وفي ظل التحولات التي تشهدها المنطقة تندفع تلك الأطراف إلى تفضيل هذا السيناريو للعراق، فكما أشرنا إلى أنها تعتبر أن العلاقة الودية بين العراق والجمهورية الإسلامية هي علاقة تحالف بل تبعية، ومعالجة ذلك بحسب رؤيتها هو إبقاء العراق على أقصى قدر ممكن من الضعف.

وعموما يمكن إجمال مظاهر هذه الحالة بأن الوضع يبقى على سياقاته الراهنة حيث الشد والجذب بين القوى السياسية و بين مؤسسات الحكم و استمرار الحالة الأمنية على تذبذبها و تفشي الفساد و ضعف الخدمات و الأزمات الحقيقية والمفتعلة التي ترافق كل دورة انتخابية و بروز النزاعات التي تأخذ أحيانا الطابع الشخصي بين القادة.

السيناريو الثالث: العودة إلى الوراء

سيبقى هاجس العودة إلى الدكتاتورية قائما لأن أسس بناء الديمقراطية العراقية أسس رخوة و الطريقة التي حدثت بها فرضت تحديات جسيمة لتأسيسها في بلاد أسهم سقوط نظامها الدكتاتوري في بيان حقيقة ضعف نسيجها الوطني. ومع غياب الثقة و اشتداد النزاعات و تدخل الأطراف الخارجية على أساس دعم مكون بعينه ضد آخر بادعاء التهميش والإقصاء فإن توقع حدوث انتكاسة تعيد الأمور إلى المربع الأول توقع حاضر على الدوام.

لذا فهناك احتمال ثالث لمستقبل البلاد ، هو أن تبدأ عملية توجيه الديمقراطية نحو مسارات غير ديمقراطية.. قد يحدث ذلك عبر انقلاب عسكري يقوده ضباط كبار لاسيما أن الكثير من الضباط الذين يحتلون اليوم مراتب ومراكز عليا لا تزال عقليتهم متأثرة بما تعودوا عليه

من عقيدة زمن النظام البائد.. بيد أن هذا الاحتمال يبدو مستبعدا في الوقت الحاضر لأربعة أسباب رئيسة:

الأول: إن الجيش العراقي الحالي يعدّ ضعيفا و لا زالت بنيته غير متماسكة، و لا تتوفر لديه الأسلحة والمعدات الكافية. وأي تحريك له باتجاه كهذا يعتبر مغامرة محكوم عليها بالفشل. وأقصى ما يمكن أن تحققه هو إشاعة الفوضى.

ثانيا: هناك قوى تتمثل بالمليشيات والمجاميع المسلحة فضلا عن وجود أحزاب سياسية منظمة ولها جماهير كبيرة يمكن أن تتشكل منها ذراع عسكرية على وجه السرعة.. وكل هذه قادرة على الوقوف بوجه أي انقلاب عسكري والسيطرة على محافظات عدة، ومعها فإن معركة الانقلابيين ستكون في العاصمة فقط و فيها من الصعب عليهم الصمود إلا لبضعة أيام.

ثالثا: لن تستجيب أغلبية قطعات الجيش والقوى الأمنية في المحافظات لأي أوامر تصدر من وزارة الدفاع التي يفترض أنها ستكون مقرا لإدارة أي انقلاب عسكري كما هو معروف.

رابعا: وعلى فرض حدوث مثل هذا الانقلاب وتمكّن الانقلابيين جدلا من النجاح فإن القوى الدولية والإقليمية لاسيما الولايات المتحدة ستجد نفسها محرجة أو مجبرة على التدخل، ولعلها ستكون فرصة

سانحة للعودة إلى احتلال البلاد بحجة إعادة الديمقراطية، وفي تاريخ العراق حدث شيء قريب من هذا حين عادت بريطانيا وفرضت احتلالها مرة ثانية عام ١٩٤١.

الطريقة الأخرى هو أن يحدث انقلاب سياسي، والمقصود بالانقلاب السياسي هو قيام جهة سياسية بفعل نفوذها بتجاوز قواعد اللعبة و العمل على تعطيل الدستور وحل البرلمان أو تجميده وإلغاء التحالفات القائمة وفرض سلطة جهة سياسية واحدة تخضع لنفوذها المؤسسات.. وهذا باختصار ما يعنيه بعض الساسة العراقيين من "الانقلاب السياسي"، رغم أن المصطلح أوسع من ذلك ولم نجد تحديدا وتقسيما علميا قائما على طبيعة الوسائل المستخدمة في حدوثه. في بداية عام ٢٠١٢ وبعد انسحاب القوات الأمريكية تفجرت أزمات سياسية متزامنة بين المالكي و قيادات القائمة العراقية، حينها وجّهت القائمة اتهاما للمالكي بأنه يقوم بانقلاب سياسي وأنه يتبع سياسة إقصاء ممنهجة ضد خصومه. إن حداثة التجربة الديمقراطية في البلاد و حجم الخلافات العميقة بين القوى والكتل السياسية تدفع باتجاه شعورها أن صلاحيات السلطة التنفيذية هي أوسع مما يجب وأنها ربما تكون مشابهة لصلاحيات واسعة لنظام دكتاتوري ما دامت تلك القوى ليست هي صاحبة القرار التنفيذي الأول، هذا بالرغم من وجود الدستور و البرلمان الذي تقع رئاسته بيد قائمة معارضة لحزب رئيس الوزراء، والحقيقة أن

التوافقية وزّعت السلطات التنفيذية والتشريعية على أساس المكونات وسيبقى هذا التوزيع جاريا في المستقبل ومن المستبعد أن يحدث تغيير كبير في طريقة توزيع ما يسمى الرئاسات الثلاث خارج مبدأ التوافق الذي يحيل إلى المحاصصة. كما أن تلك النظرة المتعلقة بالسلطة التنفيذية تأتي برغم أن الدستور وزّع وفصل بين سلطات وحدّد لكل منها صلاحياتها ، وفي أثناء ما عُرِف بأزمة سحب الثقة اتضحت بشكل جلي أهمية تلك الصلاحيات التي يتمتع بها موقع رئيس الجمهورية الذي كثيرا ما تم النظر إليه على أنه موقع شرفي لا غير.

على أية حال، فإن الحديث عن هذا النوع من (الانقلاب) يبدو طبيعيا في خضمّ أجواء مشحونة بالخلافات والصراعات الدائرة، ومع هذا فليس ثمة ما يمنع أنه مع ذروة الانسداد السياسي يتم اللجوء إلى خيارات تعمل على تغيير مسارات الديمقراطية إلى مسار آخر قائم على حيازة السلطة والاستئثار بها بشكل ما. بطبيعة الحال لن يكون مثل هذا الانحراف الخطير سهلا كما أنه غير قادر على إعادة إنتاج نظام استبدادي على غرار نظام البعث، الفرضية الأقوى هنا هو حكم يحجّم من دور الشركاء السياسيين أو حتى إقصائهم، و يستبدّ بصناعة القرار، حكم حزب أو شخص يرسخ سلطته بآليات ديمقراطية مع بقاء الحاجة المستمرة إليها دون إلغائها ، في الوقت الذي قد يسعه فرض طابع محدد للدولة لا ينسجم وطابع الدولة الديمقراطية الحقيقي، وهذا ما يخشاه

ويعبر عنه اليوم كل من يتحدث عن الاستفراد والاستبداد و مخاوف عودة الدكتاتورية، إلا أن هذه السياسة تواجه برفض قوي و ثمة استعداد لبقية القوى على عقد تحالف مرحلي في سبيل قطع الطريق على مثل هذا المسار، وحتى في حال سمحت الظروف بإبقاء موازين القوى لصالح طرف السلطة (كمثال رئيس الوزراء المالكي وحزبه حاليا أو أي بديل تفرزه الانتخابات في الدورات المقبلة) فإن الرفض السياسي قد يتحول إلى رفض بآليات عنفية أو عصيان مدني، لهذا فالمرجح أن تنتهي أية خطوة تحمل طابع الإصرار النَزِق بهذا الاتجاه إلى إدخال البلد في فوضى عارمة تعيد فتح الباب على احتمالات مخيفة. الواقع أن التعددية السياسية و توازن القوى بحسب ما هو معروف عن الوضع العراقي يعدّ ضمانة على عدم قدرة أي رئيس وزراء من الاستحواذ على السلطة والتفرد بصناعة القرار إلى حد تهميش وإقصاء الآخرين، وفي العراق اليوم فإن الأحزاب المؤتلفة في التحالف الوطني تمتلك القدرة على وضع حد لأطماع شخصية أو حزبية بمثل هذا التفرد والاستئثار، خاصة وأنها مختلفة الرؤى و لا تمتلك نظرة موحدة في كل القضايا وثمة تصورات لكل منها فضلا عن خلافات أحيانا تبدو شخصية أو متعلقة بالتاريخ، بيد أن بقية الأطراف لا تريد النظر إلى مثل هذه الضمانة الواقعية و الموضوعية، الأمر الذي يعيد التذكير مجددا بأن ما يتردد من اتهامات بصناعة دكتاتورية جديدة في البلاد تتعدّى شخصية المالكي إلى المكون الذي ينتمي إليه وإلى نوعية

الأحزاب التي تدعمه في السلطة وما تحبذه لشكل الدولة وطبيعتها.

يمكن القطع بأن مثل هذه المخاوف التي تجتاح الفرقاء من استبداد رئيس الحكومة يعمل على إعادة عجلة الزمن إلى الوراء ستبقى مخاوف حاضرة ومستمرة وإلى مستقبل غير معلوم حتى يتمّ ترسيخ الديمقراطية و الاطمئنان إلى قوتها و أن يتشبع الساسة العراقيون بثقافة الديمقراطية الآمنة التي تتداول فيها السلطة بطريقة سلمية وتجري بصورة طبيعية دون أية هواجس مقلقة. و الأمر يبدو هنا متوقفا على درجة الثقة بين الأطراف و القوى الفاعلة وطبيعة وحدة المشكلات العالقة فيما بينها. إذ أن من الطبيعي حتى في بعض تجارب الدول الديمقراطية المتقدمة أن توجه اتهامات متبادلة بين القوى السياسية و تظهر أصوات إعلامية مستنكرة حول تصرفات الساسة ونتائج سياساتهم والخوف من القفز على الثوابت الديمقراطية والتعبير عن واقع الإرادة الشعبية. فالفضاء الديمقراطي الحر في واقعه مشحون باختلاف الآراء بقدر ما هو مشحون بتبادل التهم..

التفاؤل بمستقبل التجربة العراقية..

عديدة هي التجارب الديمقراطية التي تلكأت منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م التي وضعت نهاية للأنظمة الملكية ونفوذ الكنيسة والإقطاعيين في أوروبا و أرست دعائم الديمقراطية ومفاهيم الحرية وحقوق الإنسان والمواطنة التي ينحاز إليها الجميع اليوم في مختلف أنحاء المعمورة حتى تلك الأنظمة الدكتاتورية التي لا تستطيع معاداة هذه المفاهيم بمعاينها المجردة على الأقل.. ولعل فرنسا ذاتها مرت بمراحل متعثرة في بناء الديمقراطية ففي القرن العشرين وحده شهدت فرنسا تحولات عديدة، فمن الجمهورية الفرنسية الثالثة إلى الجمهورية الرابعة التي أعطت صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية سعيا وراء تحصيل أكبر قدر من الاستقرار السياسي و انهيار الحكومات السريع، ولكن الأمور لم تتغير كثيرا، فجاءت الجمهورية الخامسة التي حولت النظام السياسي من برماني إلى شبه رئاسي.. إن الأداء الديمقراطي حتى منتصف الخمسينيات في فرنسا كان على غاية من التعثر، كانت

الوزارات تتشكل من أحزاب مؤتلفة ثم تبدأ الخلافات وتتطور إلى أن تسقط الحكومة أو يستقيل أغلب وزرائها. ويبدو أن الفرنسيين لم يكن يناسبهم النظام البرلماني وهو الأمر الذي يشير إليه بعد الدارسين في معرض تأكيدهم على أن المجتمعات تتباين في أمزجتها وطبيعتها والقيم الثقافية والاجتماعية وبالتالي تختلف في نوع النظام الذي يناسب كل مجتمع بمعزل عن نجاح هذا النظام أو فشله في مجتمع آخر. ولو افترضنا أن الثورة الفرنسية هي نقطة التحول التاريخي في فرنسا باعتبارها نهاية الحكم الاستبدادي وبداية الديمقراطية فهذا يعني أن فرنسا استغرقت حوالي قرن ونصف للوصول إلى ديمقراطية ناضجة ومستقرة.. ولئن تمثلنا بالتجربة الفرنسية فمن المؤكد أنها ليست الوحيدة، إن التجارب الأخرى كالتجربة الأمريكية و البريطانية والألمانية وغيرها لا تختلف في سياقها العام عن ذلك من حيث حاجتها إلى وقت ليس بالقصير ليمكن لها أن تبلغ مرحلة النضوج و الرقي. من هنا ثمة داعون إلى التفاؤل بمستقبل العراق وتجربته الديمقراطية، و أن ما تشهده هذه التجربة منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم من منغصات و أزمات أمر طبيعي في بلد لم يشهد من قبل أية تجربة ديمقراطية حقيقية وأن نظاما دكتاتوريا تعسفيا مليئا بالعُقد كان قد شوّه بممارساته وثقافته وفكره جزءا من المجتمع العراقي وأن أغلب المظاهر السلبية التي نشهدها من عنف أهوج وفساد أصبح غولا لا يرحم و طبقة سياسية لا تتمتع بالكفاءة والخبرة المطلوبة فضلا عن

تصرفاتها وسلوكياتها كلها تركة للنظام الدكتاتوري الذي كان حاكما لثلاثة عقود من الزمن قبل سقوطه. ظاهرا تبدو هذه النظرة غير معقولة كفايةً، خاصة وأن أغلبية الطبقة الحاكمة الآن كانت معارضة لنظام البعث، فإذا أمكن فهم كيف أن ثقافة البعث أسهمت في ولادة جيل يميل إلى العنف وأنه رسخ قواعد عنيفة للتعامل مع الآخر المختلف وأن الفساد هو الآخر ناتج اجتماعي وسياسي بدأ في التسعينات إبان الحصار الاقتصادي فإن ما يصعب فهمه هو سلوك الطبقة الحاكمة اليوم.. إلا أنه من جانب آخر يمكن القول إن طبقة الفاسدين غالبا ما يمثلها أولئك الأشخاص الذين لديهم خلفيات بعثية أو انتماء معين للسلطة البائدة، وأن الخطأ الذي وقعت فيه بعض الأطراف السياسية هي تعويلها على حسن النوايا ونقاء السريرة بحجة الخبرة والكفاءة المتوفرة عندهم.

وعلى أية حال هناك من يضع احتمالا رابعا بعيدا عن تلك الاحتمالات المزعجة، فعلى جانب انعكاسات الأوضاع الإقليمية فإن آثارها لن تكون بتلك الدرجة التي تنال من تجربة العراق الديمقراطية وأن هذه التجربة قطعت أشواطا معقولة بفضل صمود أسطوري للشعب العراقي وأنها تجاوزت أشد المراحل قسوة و تمكنت من الانتقال من مرحلة إلى أخرى وهي تؤسس لنفسها مع حجم المؤامرات الخارجية و شراسة أصحاب المشاريع التخريبية.

وأن النهاية القصوى لهذا المسار المحتمل ما ينشده الجميع في أن ينفتح باب المستقبل على قطاف التضحيات التي بذلها الشعب العراقي، ويتمثل ذلك بنجاح القوى السياسية الحالية في تصحيح المسارات و تقويمها و ترسيخ الديمقراطية ووضع الحلول المرضية من قبل جميع الأطراف للملفات العالقة، وأن يبرز من بين القوى السياسية توجه ينمّ عن صحوة وطنية تجبر الآخرين على المضي في شوط بناء البلاد وتنميتها.. ألّا يكون الاعتماد على الحلول المستوردة من الخارج والانصياع للإرادات الإقليمية على حساب الإرادة الوطنية.. بخلاصة مفيدة هو تمكّن الفرقاء من التوافق على بناء الدولة و تعزيز الديمقراطية وتماسك البلاد والتبادل السلمي للسلطة والتعبير الحقيقي عن إرادة المواطنين، و القضاء على كل المظاهر السلبية التي تشوب المرحلة الراهنة. عراق كهذا يمثل أمنية منتظرة ولئن كان الواقع لا يكاد يبعث على تفاؤل بهذا الحجم إلا أن إمكانية افتراض حدوثه عبر خطوات ومراحل متعاقبة أمر ممكن وإن كان يبدو في ظل الظروف اليوم ضربا من الإعجاز السياسي..

الحرب على إيران والعراق

ولبنان من بوابة سوريا

نزيهة صالح

المقدمة

منذ شهر آذار\مارس ٢٠١١ وأنظار العالم متوجهة نحو سوريا وما سوف يجري فيها من تغييرات مرتقبة بعد الحرب المفتعلة ما بين النظام ومن يسمون انفسهم (معارضين للنظام)، على خلفية المطالبة بالإصلاحات السياسية وفتح المجال أمام كافة اطياف الشعب السوري للمشاركة السياسية، وانقسم المعارضون إلى معارضين من الداخل ومعارضين من الخارج، ورأينا في الداخل نوعان من المعارضة، الأولى تعارض في السياسة وقد اشتركت في العمل النقابي والمشروع الإصلاحي الذي اعلنه الرئيس بشار الأسد، والثانية حملت السلاح وحاورت به وباتت شوارع دمشق وحلب وحمص ودرعا وغيرها من المدن السورية مسرحا لنشاطها المعارض المسلح دون ان تعرض طلبا واضحا وتأخذ جوابا واضحا عنه كما تفعل المعارضات عادة في كافة دول العالم. ما يجري في سوريا تم وضعه في سياق ما يحصل في العالم العربي من صحوات شعبية على غرار ما حصل في تونس ومصر ثم ليبيا واليمن والبحرين، سواء كان بالعنوان الإسلامي أم غير الإسلامي، فمنهم من سماها بالربيع العربي او الثورات العربية او الصحوات الإسلامية على الرغم من التفاوت

والفروقات بين كل بلد على حدة. فما حصل في تونس كان نتيجة اجتماعية بامتياز بعد التجويع الذي مورس بحق التونسيين الذي ثاروا ضد حاكم كان مستأثرا بخيرات البلاد دون الاكتراث بأية عملية تنمية يمكن ان تساعد الشعب التونسي للعيش بكرامة فتحرك الشعب ليسترد كرامته وحقه في العيش الكريم، وفي غفلة من الغرب حيث لم يكن قد استوعب الصدمة. وما حصل في مصر كانت نتيجة اجتماعية ـ سياسية بامتياز بعد الاستئثار بالحكم وبخيرات البلد من قبل زمرة منعت مصر من القيام بدورها الجيوستراتيجي المهم في المنطقة، فتحولت إلى أداة بدل ان تكون لاعبا رئيسيا كما كانت في السابق تسمى «مصر ام الدنيا»، فتحرك الشعب المصري ايضا في لحظة لا زال الغرب مصدوما بما جرى في تونس لذلك مرت دون تدخله المباشر. وما حصل في ليبيا كان ثورة نتيجة استغباء الشعب من قبل حاكم غبي وهنا استدرك الغرب الصدمة بعد تجربتي تونس ومصر فسارع للتدخل كي لا يفقد امتيازاته بالكامل في المنطقة بعد سقوط أتباعه واحدا تلو الآخر، وليس خافيا على أحد ان زين العابدين بن على وحسني مبارك والقذافي وعلي عبد الله صالح وآل خليفة في البحرين من الأدوات المهمة التي استغلها الغرب واعتمد عليها في المنطقة، فهم وغيرهم من حكام بعض الدول الأخرى من الذين ساهموا في السماح للغرب باستغلال بلدان المنطقة وهم من ساهموا في حماية إسرائيل واستمرارها باحتلال فلسطين لأكثر من

٦٠ عاما بطريقة أو بأخرى من خلال منع العمل الجهادي ضد إسرائيل والتآمر على الحركات التحررية التي نادت بتحرير فلسطين بدءاً بالمقاومة الفلسطينية وصولا إلى المقاومة اللبنانية، وقد كانت حرب تموز\يوليو عام ٢٠٠٦ على لبنان وحرب غزة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ خير دليلين على تخاذل الحكام العرب الذين تركوا اللبنانيين والفلسطينيين بمفردهم في ساحة الميدان، وما فعله مبارك من إغلاق للحدود المصرية مع غزة اكبر دعم لإسرائيل في حربها على غزة.

دولة عربية واحدة فقط سجلت ولا زالت تسجل باستمرار موقفا ضد إسرائيل وتدعم كافة الحركات التحررية ضد إسرائيل، وهذه الدولة هي سوريا التي تربطها حدود جغرافية مع لبنان حيث المقاومة الإسلامية تُرعب الكيان الصهيوني، ومع فلسطين حيث المقاومة الفلسطينية تضج مضاجع الإسرائيليين داخل بيوتهم، والعراق حيث النظام الموجود الآن برئاسة رئيس الحكومة نوري المالكي يعتبر داعما لسوريا وإيران ولبنان وحقق انسحابا للاحتلال الأميركي في فترة ولايته، إضافة إلى الحدود مع الأردن حيث النظام هناك منصاع بالكامل للإرادة الإسرائيلية – الأميركية. وهذا الموقع الجيوستراتيجي خوّل سوريا عبر التاريخ القديم والحديث أن تلعب دورا مهما في المنطقة، وبما ان النظام الحاكم في سوريا يدعم المقاومة في لبنان وفلسطين وتربطه علاقة وثيقة من التعاون والاتفاقيات المتعددة

مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية الداعمة ايضا للحركات التحررية في العالم الحر، فإن الغرب ارتأى أن يستغل الوضع العربي المنتفض وأن يضرب ضربته كي تهنأ إسرائيل، لأن ضرب سوريا سوف يحقق له الوصول إلى إضعاف إيران والعراق والمقاومتين اللبنانية والفلسطينية.

موقع سوريا الجيوستراتيجي عبر التاريخ

آلاف السنين من الحضارات المتعددة مرت على سوريا التي كانت مساحتها تشمل لبنان وفلسطين والأردن وقد سميت ببلاد الشام ومهد الأديان التوحيدية.[1] حضارة امتدت منذ الفراعنة الى الفرس والإسكندر المقدوني والرومان ثم البيزنطيين والصليبيين، ثم المغول والتتار والمماليك والعثمانيين. ثم جاء الانتداب الفرنسي والانتداب الإنكليزي بعد الحرب العالمية الأولى وقُسّمت بلدان المنطقة العربية إلى اجزاء مبعثرة وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو، وسلخت فلسطين عن بلاد الشام وقُدمت هدية لليهود من شذاذ الآفاق ليبنوا وطنا لهم بعد وعد اقره لهم وزير الخارجية البريطاني آنذاك بلفور وسمي بوعد بلفور.

بقيت سوريا بحدودها الحالية مركزا يتوسط منطقة بلاد الشام المقسّمة، وبقيت تلعب دورا مهما في الترابط فيما بين الجسم المقسّم،

---

(١) جريدة البلد اللبنانية في تاريخ ٤-٥- ٢٠١١

وتعاقب على الحكم في سوريا العديد من الرؤساء والحكام وشغلت الانقلابات التي كانت تحصل في ذلك البلد أخبار المنطقة إلى أن كانت الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٧٠ وأنهت الصراعات الداخلية ورسخت سلطة الدولة وانهت زمن الانقلابات.

التنمية الداخلية

من اهم الإنجازات التي تمت في عهد الرئيس الأسد هي سد الفرات الذي تم بناءه في محافظة الرقة على نهر الفرات في سورية ويسمى كذلك سد الثورة، يبلغ طول السد أربعة ونصف كلم وارتفاعه أكثر من ٦٠ مترا وتشكلت خلف السد العظيم بحيرة كبيرة هي بحيرة الأسد ويبلغ طولها ٨٠ كم ومتوسط عرضها ٨ كم. ويستفاد من سد الفرات في مشاريع زراعية كبيرة في المنطقة وبتوليد الكهرباء عبر محطات التوليد الكهرومائية، وكذلك الاستفادة من طول البحيرة لأكثر من ثمانين كيلو متر وإحياء للمناطق المحيطة بالبحيرة، وتخزن البحيرة ما يزيد على ١١,٦ مليار متر مكعب من المياه. ويعتبر سد الفرات واحدا من أكبر السدود في سوريا والمنطقة العربية، وقد حقق انجاز هذا السد الضخم الكثير من الأهداف منها:

١- الاستفادة من المياه في المشاريع الزراعية.

٢ ـ توليد الطاقة الكهربائية.

٣ ـ حماية المناطق الزراعية والقرى الواقعة على جانبي نهر الفرات في المنطقة من الفيضانات.

٤ ـ إحداث واستصلاح مناطق زراعية جديدة وتوسيع الرقعة الزراعية في محيط السد.

٥ ـ البحيرة الكبيرة التي تكونت من مركز السد بطول يصل لأكثر من ٨٠كم والتي يستفاد منها إضافة لتخزين كمية كبيرة من المياه، الاستفادة منها من الناحية السياحية.

هذا إضافة إلى المشاريع الزراعية الأخرى في المناطق المختلفة، وتشجيع الاهتمام بالمزارع وإنتاج الألبان والأجبان. وفي المجال العلمي حققت سوريا تقدما في مجال التطور والصناعة أهمها صناعة الأدوية التي اشتهرت فيها سوريا في السنوات الأخيرة.

وشهد عام ٢٠٠٧ زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى (٦,٥ ٪) مقارنة بـ (٥,١ ٪) عام ٢٠٠٦، وفي ضوء هذا المعدل تتفاءل الحكومة في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة وأنه هدف يمكن تحقيقه بشكل كبير. كما ارتفع معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ من (٤ ٪) في عام ٢٠٠٤ إلى (٤,٧ ٪) خلال الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦) ثم ليصل في عام ٢٠٠٧

إلى ما مقداره (٢١٦٩) مليار ل.س أي بزيادة عن عام ٢٠٠٦ قدرها (٥,٧٪). وقد أسهم قطاع الزراعة والري بنسبة (١٩,٣ ٪)، والصناعة الاستخراجية نحو (٧,٩ ٪)، والصناعة التحويلية (٢١,٩ ٪)، والتجارة (١٣,٦ ٪) والخدمات بحدود (١١,٧ ٪)، والنقل والمواصلات والتخزين (١٢,٢ ٪)، وباقي القطاعات بحدود (١٤ ٪)، إضافة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي.[١]

الصراع العربي الإسرائيلي

خاضت سوريا حربين ضد إسرائيل خسرت في إحداها الجولان والقنيطرة وعوضت بالثانية بإستعادة القنيطرة وبقاء الجولان تحت الاحتلال. وبقي الجولان يشكل مصدرا للخطر الدائم الذي تراه اسرائيل في حال نشوب حرب مع سوريا ، الحرب التي تتوقعها اسرائيل وتعمل عليها ، لذلك فإن إسرائيل تعمل على إضعاف قدرة سوريا على تحرير الجولان أو التفاوض من أجل هذا التحرير، ووضع سوريا الضعيفة في مرمى الاستهداف الإسرائيلي، كما وتسعى اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية إلى الضغط دوليا على سوريا لتخيير النظام بين تحالفاته الحالية مع إيران والمقاومتين اللبنانية

(١) هذه الأرقام هي استنادا إلى المكتب المركزي للإحصاء السوري

والفلسطينية، وصولا إلى التخلي تماما عن فلسطين لصالح مخططات التهويد الكامل بما في ذلك القدس.

وكذلك فإن خلق أزمة سياسية لسوريا في الداخل سوف تلحق بالغ الضرر بالمصالح السورية في لبنان وسوف ينسحب ذلك على حلفائها بالطبع، فالأزمة السورية تساهم في تبديل موازين القوة في المنطقة لصالح إسرائيل، بعد ان يتم إضعاف المقاومة وإحراج ايران أمام العالم، وبالتالي فإن الدول الداعمة للأزمة في سوريا تعمل على خدمة إسرائيل من حيث تدري أو من حيث لا تدري. كما وتهم هذه الدول الداعمة للمسلحين في سوريا على بناء تحالفات وصداقات ما بعد نظام الرئيس الأسد وهذا ما عبّر عنه رئيس المجلس الوطني السوري السابق برهان غليون عندما اعلن انه سوف يقطع علاقاته مع إيران وحزب الله ومع حماس عندما يتولى السلطة، وانه سوف يوقف توريدات الأسلحة لحماس وحزب الله في رسالة تطمين للإسرائيليين بأن الحكم الذي سوف يكون بديلا عن الأسد سيكون صديقا لإسرائيل. وأوضح غليون في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية نشرت يوم الجمعة ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، «ان قطع العلاقات مع إيران وحماس وحزب الله سيأتي في إطار إعادة توجيه السياسة السورية تجاه التحالف مع القوى العربية الرئيسية، ولن تكون هناك اية علاقة خاصة مع إيران، وان قطع العلاقة الخاصة سيعني قطع التحالف الاستراتيجي والعسكري، كما ان حزب

الله لن يبقى كما هو الآن بعد سقوط النظام السوري».[١] وعندها وبعد هذا الإعلان سارعت حماس إلى النأي بالنفس في مسألة الأزمة السورية.

ويتوقع المراقبون أن النظام السوري الحالي الوطني والعروبي والمقاوم للضغوطات والإملاءات إذا كُسر فليس بالضرورة أن يكون النظام البديل بنفس القدر من الوطنية أو الممانعة، وبالتالي يكون سقوط النظام هو مكافأة كبرى يُقدمه معسكر الاعتدال العربي لإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية[٢].

ويترتب على ما تقدم أن اختفاء النظام في سوريا سوف يُفقد إيران الطريق إلى دعم المقاومة ضد اسرائيل سواء كانت حماس ام حزب الله، لأن الدول العربية التي تناهض النظام السوري ليست داعمة للمقاومة ضد إسرائيل، لا بل هي مع ما يسمى بالسلام معها، ولذلك فإن هذه الدول ليست بديلا عن إيران في دعم المقاومة.

وخلاصة القول أن استمرار الأزمة مع استمرار الضغوط والتدخلات، خاصة تسليح المعارضة السورية، سوف يؤدى إلى سقوط قضية الصراع مع اسرائيل قبل سقوط النظام وإلى إضعاف المقاومة أو القضاء عليها، مما يضعف الجانب الفلسطيني ويجعل إسرائيل القوة

---

(١) *http://arabic.rt.com/news_all_news/news/٥٧٣١١٠/*

(٢) *http://islamtoday.net/albasheer/artshow-١٣-١٦٤٦٢١.htm*

المسيطرة، ويفتح الباب أمام تصفية القضية الفلسطينية وتدجين لبنان وعزلة ايران.

ومما يبين ان بعض حكام العرب المتآمرين على سوريا ليسوا قارئين جيدين للمستقبل، هو أن حراكهم ضد سوريا وافتعال الأزمة في هذا البلد الداعم لحركات التحرر في المنطقة، وتحييد سوريا عن مسار الصراع العربي الإسرائيلي يأتي في الوقت الذي فقدت فيه إسرائيل أهميتها الاستراتيجية والأمنية في الشرق الأوسط، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، حيث اضطرت الولايات المتحدة للتدخل العسكري المباشر في الخليج العربي لحماية مصالحها بعد أن فشلت إسرائيل في الاستمرار كذراع أمنى للمصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وسقوط إسرائيل واسطورة الجيش الذي لا يُقهر تحت اقدام مقاتلي حزب الله في لبنان في حرب تموز ٢٠٠٦ وتحت اقدام المقاومة الفلسطينية في حرب غزة ٢٩٩٨ ـ ٢٠٠٩، ما أدى إلى انتهاء دورها الإقليمي وتموضعها داخل حدود فلسطين التاريخية، لذلك بدأنا نسمع بدولة إسرائيل اليهودية بعد ان كانت الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا يعتبرونها نموذجا للدولة الديمقراطية الحرة في المنطقة، فإذ بهم ينادون بها كدولة دينية ذات لون واحد، مما يدل على الفشل الذريع الذي مني به من أنشأ هذا الكيان.

وبذلك يقول الخبير الاستراتيجي الدكتور ناهض حتر أن إسرائيل فقدت المبادرة الاستراتيجية والسياسية لتنفيذ سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، كما فشلت حتى في إسقاط نظام حماس في قطاع غزة، وأصبحت السياسة الإسرائيلية تتحرك في دائرة السياسة الأمريكية قصيرة المدى، والتي سارعت مؤخراً لإنقاذ إسرائيل من خلال الترويج لمشروع تسوية سلمية جديد يقوم على احتفاظ إسرائيل بأكبر مساحة ممكنة من فلسطين التاريخية لتكون دولة للشعب اليهودي فقط، وإنشاء حلف سياسي بين المعتدلين من العرب وإسرائيل لحماية المصالح الأمريكية نيابة عن الحضور العسكري المباشر في المنطقة، ويستمر أيضاً في الضغط على قوى الممانعة وصولا إلى حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن حيث يُنظر إليه كوطن بديل للفلسطينيين.[١]

لماذا ما يجري في سوريا ليس صحوة أو ثورة

تمثل سوريا اليوم أحد الرموز العربية المتبقيّة بوجه إملاءات العولمة السياسية بوسائل إعلامها الموجَّهة والمتعددة الجنسيات، لذلك فإن ما يجري في سوريا اليوم ليس له علاقة بأية نهضة أو ثورة داخلية، وكما سبق وذكرنا بالأرقام كيف ان النمو الاقتصادي يحقق تقدما على

(١) *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=*٢٥٣٧٧٠

الرغم من شبه الحصار الاقتصادي ومحاولة عزل سوريا لإرغامها على التخلي عن مبدأ نصرة المقاومة. وبالمقارنة مع ما حصل من ثورات في بعض الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن، فإن الوضع في سوريا يختلف من عدة نواحي منها:

- الوضع الاقتصادي والمعيشي للشعب مستتب في سوريا على عكسه في باقي تلك الدول
- الوضع الأمني المستتب في سوريا ليلا نهارا، بينما كانت تشكو تلك الدول الأخرى التي حصل فيها ثورات بانعدام الأمن
- تؤمن الدولة السورية الطبابة والتعليم المجاني لكافة الشعب السوري، وهذا لم يكن موجودا في الدول الأخرى مثل تونس ومصر التي كانت الحالة الاجتماعية المتردية هي السبب الأساس في ثورتهما.
- مراقبة الأسعار ووضعها ضمن المعقول ودعم معظم السلع من قبل الدولة من أجل منع الإحتكارات هو علامة جيدة تنذر بأن الدولة تمنع وقوع المظلومية على رعاياها.
- هامش العمل السياسي كان مقبولا وخاصا في العمل البرلماني أفضل بكثير من الدول العربية الأخرى وخاصة دول الخليج، فكان هناك مئة نائب مستقلين لهم ان يترشحوا للإنتخابات وكانوا يؤثرون في وضع المشاريع والتصويت كما ذكر النائب السابق في البرلمان

السوري محمد حبش الذي اعلن انشقاقه كما يدعي والمقيم الآن في قطر في مقابلة مع قناة الجزيرة في ١٨- ٠٧- ٢٠١٢. وهذا ما لا نجده في الكثير من الدول العربية التي تدعم الأزمة السورية وتسلح المعارضة، ولكنها لا تملك برلمانا حتى في بلدانها، على سبيل المثال قطر والسعودية والبحرين، ولا تعرف تلك الشعوب في هذه البلدان ممارسة بعض المصطلحات مثل «البرلمان، الإنتخابات، الديمقراطية»، ومع هذا فهي تتدخل في الشأن السوري وتسلح المعارضة وتمنع عملية المعارضة من أن تكون معارضة ديمقراطية حقيقية.

من هنا فإن افتعال الأزمة في سوريا أصبح واضحا لتحقيق الهدف الرئيسي وهو ضرب محور الممانعة والمقاومة في المنطقة الممتد من لبنان إلى سوريا فالعراق فإيران، والذي تخشاه الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل لأنه يمثل خطا مستقيما يربط تلك الدول الممانعة بعضها ببعض بحيث يمكن أن تشكل تحالفا قويا باعتمادها على الدعم المتبادل دونما حاجة إلى المرور بأية دولة أخرى. وهذا ما يشكل تهديدا تخشاه إسرائيل من خلال سهولة وصول الإمدادات العسكرية من إيران مباشرة إلى لبنان وسوريا عبر العراق الحليف. ولكن عندما يكون هناك نزاع مسلح على الأرض السورية وعندما تعم الفوضى الخلاقة التي ابتكرها ديك تشاني فإن الإمدادات تصبح في خطر، وبالتالي يصبح دعم إيران لسوريا ولحزب الله فيه الكثير من المخاطر، وخاصة وأن التفجيرات

مؤخرا في العراق ازدادت وتيرتها من أجل الغاء حالة الأمان لأي انتقال او تواصل ما بين هذه الدول المتحالفة والتي هي بالأساس رسالة لحكومة المالكي كي يكف عن فتح طريق العراق لأي عملية وصل ما بين ايران وسوريا ولبنان. وقد حذر مؤخرا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من ان الدول التي تتدخل بشؤون دول اخرى في المنطقة «ستحترق»، مشيرا الى ان الفترة القادمة ستشهد «تهاوي دول».

وتابع «لا تفكر دولة من الدول تتدخل وتمد يدها بشؤون دولة اخرى انها ستكون بمنأى (ويقصد بذلك قطر والسعودية التان رفض طلبهما بتسليح المعارضة السورية، بل ويصر على الحل السياسي للأزمة السورية، ويقصد ايضا تركيا التي يتهمها العراق بالتدخل بالشأن السوري)» ويتابع المالكي: «قلنا ذلك في السابق وسوف نراها غدا، كل الذين يتحركون بالتدخل ونشر الافكار الهدامة ستعود عليهم اليوم أو غدا» ورأى المالكي ان «الفترة ستطول وسنشهد دولا ايضا تتهاوى مرة اخرى»[١].

وعلى الرغم من أن الرئيس بشار الأسد قد عمل على بعض الإصلاحات الداخلية في سوريا وبمشاركة المعارضة الداخلية التي ابدت ارتياحها لتلك الإصلاحات إلا أن المعارضة في الخارج لم ترد بإجابية واستمرت في النزاع المسلح لذي تصر عليه وطبعا ضمن الأجندة

(١) في كلمة لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لمناسبة يوم الشباب العالمي بتاريخ ١٣-٠٨-٢٠١٢

الأجنبية معتمدة الإستراتيجيات التالية:

١ـ تدمير الاقتصاد السوري كاستراتيجية لإسقاط النظام. مقاطعة الدراسة والتدريس بالمدارس، وتدريب وتسليح المتمردين، واستخدام طائرات الاستطلاع، والعمل على انشقاق المسؤولين، وتخريب شبكة الاتصالات واستهداف الطيران المدني والتلفزيون[١]

٢ـ المطالبة بالتدخل الخارجي (العسكري) كما حصل في ليبيا عندما تدخل الناتو عسكرياً.

٣ـ الاستعانة بخبراء أجانب في التواصل والتسويق يساعدون الإداريين الخاصين لصفحات التواصل الاجتماعي والذين لا يتمتعون بالكثير من الخبرة للعمل باسم الشعب السوري على صفحات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر وغيرهما.

٤ـ إعلان بعض المثقفين وبعض المنشقين بما يسمى الجيش السوري الحر خلال عدة مقابلات تلفزيونية عن التعاون مع إسرائيل من أجل إسقاط الأسد.

ما يلفت نظر المراقب للوضع السوري هو اجتماع الأضداد، فكما

---

(١) *http://www.spiegel.de/politik/ausland/krieg-in-syrien-wie-der-westen-hilfe-leistet-a-٨٤٦٥٣١.htm l*

أصبح واضحا من خلال شاشات التلفزة وخاصة الفضائيات المؤيدة للنزاع المسلح في سوريا والتي هي تابعة للدول التي تدعم المعارضة السورية بالمال والسلاح، كيف يمكن ان تكون الولايات المتحدة على سبيل المثال تحارب الإرهاب كما تدّعي وخاصة تنظيم القاعدة، وفي الوقت نفسه تدرب مسلحين من القاعدة وترسلهم إلى الأراضي السورية كي يقوموا بأعمال عنف وتفجيرات بحق المدنيين والعسكريين؟ وكيف اجتمع ان تركيا الغارقة في مشاكلها الداخلية وتشكو من العمليات الإرهابية الكردية ضدها كما تدعي، والتي لم تتمكن من حل مشاكل الأقليات لديها وتدعي الديمقراطية وتسعى للدخول إلى الإتحاد الأوروبي ان تقوم بإحتضان المعارضة السورية المسلحة وتدرب وتساعد على أعمال العنف في سوريا، كما واختصت تركيا ايضا في مسألة حماية المسلحين السوريين في عمليات خطف يقومون بها ضد زوار آمنين يمرون على الحدود ما بين تركيا وحلب، مثلما حصل مع زوار العتبات المقدسة اللبنانيين والإيرانيين الذين تم اختطافهم عند مرورهم بالأراضي التركية في طريقهم إلى العراق وايران وسوريا.

وما يثبت ان ما يجري ليس نهضة ولا ثورة ولا صحوة حقيقية هو ما نشره الصحفي المشهور سيمور هيرش في صحيفة النيويوركر الأميركية منذ اكثر من خمس سنوات بتاريخ ٥ آذار \ مارس ٢٠٠٧، وكشف مسبقا عن أن ما يشهده العالم العربي منذ أكثر من عام وخصوصا

سوريا هو عبارة عن تحالف ما بين واشنطن وبقية التنظيمات السلفية التي تدعهم السعودية والإخوان المسلمين الذين تدعمهم قطر وتركيا في تقسيم للأدوار فيما بينهم. وكشف هيرش عن الدور الذي تلعبه وكالة المخابرات المركزية الأميركية في إدارتهم وتوجيههم منذ ان قررت إدارة بوش الإبن البدء بالمخطط لشرق أوسط جديد بعد فشلها في العراق، فشهدت تحولا كبيرا في استراتيجيتها على مستوى العمليات السرية فكانت خطوات الخطة بحسب ما ينقل سيمور هيرش كالتالي:

- التحرك ضد ايران لتقويضها من خلال توسيع النزاع الطائفي ما بين السنة والشيعة على اجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط، ضمن عملية سميت «إعادة التوجيه» تكون كونداليزا رايس هي الفاعلة في تشكيل السياسة العامة لها، ويكون ديك تشيني واليوت ابرامز وزلماي خليل زادة وبندر بن سلطان هم اللاعبون الرئيسيون في خطة أعادة التوجيه بحسب ما يكشف الصحفي هيرش
- التعاون مع المملكة العربية السعودية السنية للتمكن من الدخول إلى سنة لبنان لتنفيذ عمليات سرية تهدف إلى إضعاف حزب الله اللبناني الذي يمثل المقاومة في لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي
- تدعيم الحركات السنية المتطرفة التي تتبنى تكفير الآخر وبالتالي تفتي بقتله مثل تنظيم القاعدة

- تنسيق استراتيجي جديد في الشرق الأوسط يفصل الإصلاحيين وهم المعتدلون العرب عن المتشددين وهم ايران وسوريا وحزب الله كما صرّحت بذلك وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس في شهادة لها امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي عام ٢٠٠٤، وأن يكون تنفيذ وتمويل العمليات السرية ضد إيران وسوريا للسعوديين من أجل تفادي عرضها أمام الكونغرس
- مشاركة إسرائيل في الاستراتيجية كونها تشترك مع السعودية في العداء لإيران وسوريا وحزب الله، وقد شارك الطرفان أي إسرائيل والسعودية في محادثات مباشرة كما ينقل هيرش على أساس أن الإستقرار في فلسطين المحتلة يضعف سوريا وحزب الله ويقلل من نفوذ ايران
- تنص الخطة على احتواء التمدد الشيعي في العراق، بعد ان أصبح يشكل خطرا ديمغرافيا على السنة كما ينقل هيرش عن أحد مستشاري الإدارة الأميركية تربطه علاقة قوية مع إسرائيل
- اشعال المنطقة بحرب باردة سنية شيعية، كما نقل سيمور هيرش عن مارتن انديك، أحد مستشاري وزارة الخارجية في إدارة الرئيس كلينتون
- وفقا لمسؤولين استخباراتيين وعسكريين قابلهم سيمور هيرش اعترفوا

له بأن العمليات السرية في لبنان قد اقترنت بالعمليات السرية في ايران لجمع المعلومات الإستخباراتية[١]

❖ وضع السعوديين والإسرائيليين وإدارة بوش سلسة من التفاهمات حول توجهاتهم الإستراتيجية الجديدة المكونة من أربعة عناصر اساسية وهي:

أ) ان تضمن اسرائيل أمنها ، وأن تشاركها هذا الهدف السعودية وباقي الدول السنية.

ب) أن تقوم السعودية بحثّ حركة حماس على انهاء عدائها لإسرائيل كي يتوقف سبب دعم ايران لها.

ج) أن تقوم السعودية بتقديم دعم مالي ولوجستي لإضعاف حكومة الرئيس بشار الأسد.

---

(١) وقد ظهرت النتائج في إغتيال العلماء الإيرانيين مؤخرا

الخاتمة

كان واضحا مما تقدم ان التخطيط لشرق اوسط جديد كان من اولويات الإدارة الأميركية بمساعدة أصدقائها الخليجيين، وسوريا هي المحاولة الأخيرة التي يحاولونها لإنجاح مشروعهم، دون ان ننسى مساعدة الأتراك فيما بعد لإنجاح المشروع بعد ان واجهت اللاعبين الأساسيين عقبات عديدة منها:

❖ صمود الموقف الإيراني في وجه العقوبات والتهديدات بضرب برنامجها النووي وإغتيال علمائها

❖ صمود سوريا وعدم انصياعها للمشروع الذي كان يهدف إلى سلخها عن حلفائها (ايران وحزب الله)

❖ صمود حزب الله في حرب تموز الذي بشّرت به كمخاض ولادة لشرق أوسط جديد، فكانت المفاجأة أن حزب الله كسب المعركة وتعسرت الولادة ولم تلد كونداليزا رايس مولودها الجديد

❖ وجود حكومة عراقية حكيمة وقفت في وجه المخطط على الرغم من أن الجميع كان يراهن على أن العراق سوف يكون شوكة في خاصرة سوريا وإيران

إلا أن الصراع الدولي حول ما يجري في سوريا لن يكون محسوما على المدى القريب، فهناك دول كبرى تتدخل لصالح سوريا مثل روسيا والصين[١]. ولذلك فإن المعركة سوف تتحول إلى معركة دولية وليست معركة إقليمية ولن تكون قصير المدى، وتدرك روسيا والصين أن الغرب المتهالك والمتداعي والمنهك بالحروب والغارق بالأزمات الاقتصادية والفساد المالي والأخلاقي لن يستطيع أن يقوم بمغامرة عسكرية جديدة، ولن يتمكن من النصر في أية مواجهة جديدة، فما بال أتباعه من الدول التي هي أدوات. لقد أفرزت الأزمة السورية اصطفافاً واستقطاباً لم يحصل في التاريخ كما يصرح بذلك سيرجي لافروف[٢] وهذه الإصطفافات سوف تكون نواة لتشكيل معسكر ثان يلغي الأحادية القطبية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأميركية، وتتذر بأن العالم المقبل لن يكون أميركيا بعد الآن بعد أن تصاعدت دول أخرى في العالم تنافس الولايات المتحدة الأميركية. لذلك فإن ما حصل مع الدول العربية الأخرى ليس تماما كما يحصل الآن في سوريا المدعومة من روسيا والصين بقوة بعد أن تداركتا أن الولايات المتحدة غدرت بهما في ليبيا وفي أماكن اخرى من العالم قديما وحديثا.

---

(١) *http://www.syriatruth.org/news/tabid/٩٢/Article/٧٩٣٢/Default.aspx#.UBkGi-pz-bs.email*

(٢) *http://kharej-alserb.com/archives/٧٤٤٧/*

المحتويات

النهايات القصوى

مستقبل العراق في خضمّ التحولات الإقليمية

المقدمة ٧

التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي ١٣

عراق اللحظة الراهنة ٢١

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل البلاد ٢٧

السيناريو الأول: تقسيم العراق ٢٩

نظرة حول الربيع العربي ٤١

لماذا لا تكون مؤامرة! ٤٥

ماذا تعني كل هذه النتائج للربيع العربي؟ ٥٢

نموذج من التاريخ ٥٣

خلاصة ٦٢

السيناريو الثاني: الحلقة المفرغة ٦٤

الصراع على هوية الدولة ٦٨

الخلاصة ٨٤
السيناريو الثالث: العودة إلى الوراء ٨٥
التفاؤل بمستقبل التجربة العراقية ٩١

الحرب على إيران والعراق ولبنان من بوابة سوريا

المقدمة ٩٧
موقع سوريا الجيوستراتيجي عبر التاريخ ١٠٠
التنمية الداخلية ١٠١
الصراع العربي الإسرائيلي ١٠٣
لماذا ما يجري في سوريا ليس صحوة أو ثورة ١٠٧
الخاتمة ١١٦
المحتويات ١١٩